دراسات عالمية



التدخل العسكري والأسلحة النووية

حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي

تأليف: هارالد مولر و شتيفاني زونيوس

ترجمة: عدنان عباس علي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 64

التدخل العسكري والأسلحة النووية

حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

دراســـات عــالميـــة

التدخل العسكري والأسلحة النووية

حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي

تأليف: هارالد مولر و شتيفاني زونيوس

ترجمة: عدنان عباس علي

العـدد 64

تصـدر عن



مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of *Intervention und Kernwaffen Zur neuen Nukleardoktrin der USA*, by Harald Müller and Stephanie Sohnius, and published in HSFK-Report 1/2006, by Hessische Stiftung Friedens- und Konfliktforschung, Frankfurt/ am Main. ECCSR is indebted to the authors and to the publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under its name.

الطبعة الأولى 2007

ISSN 1682-1211

ISBN 978-9948-00-902-3

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويـات

تمهيد

نشرت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) في آذار/ مارس 2005 في موقعها على شبكة الإنترنت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة الخاصة بالشأن النووي. وتحاول دراستنا هذه إزاحة الستار عن أهمية هذه الاستراتيجية، وذلك على خلفية الدور الذي يقوم به السلاح النووي في الخطط العسكرية وفي سياسة الأمن وفي التدخلات العسكرية التي نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف أنحاء العالم منذ الحرب الباردة وحتى الآن. كما سنحاول تقييم المبدأ الجديد وإرشاد الحكومة الألمانية إلى سبل التعامل مع الاستراتيجية الجديدة.

وكما هو معروف، كانت الوظيفة المركزية للأسلحة النووية تكمن في الردع إبان الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي، ومع مرور الأيام صار الحديث عن استخدام السلاح النووي من محرمات الأمور. ولم يكن هذا التحريم أمراً متفقاً عليه، بل كان من المبادئ المسلَّم بها؛ ففي إطار استراتيجية الأمن القومي القائمة على انتهاج سياسة الاحتواء في مواجهة الخصوم ما كانت القوى العظمى لتدير صراعاتها مستخدمة وسائلها العسكرية، بل كانت تحبذ تقديم العون لأطراف أخرى متنازعة أو أنها كانت تنشر قواتها العسكرية في العديد من بؤر الصراعات الدائرة في العالم الثالث. ومع أن القوى العظمى كانت تفكر من حين إلى آخر باستخدام السلاح النووي في هذه الصراعات، إلا أنها [منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية] لم تستخدمه قط.

وكان انتهاء الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي قد زاد من "تحريم" استخدام السلاح النووي. وفي فترة إدارة الرئيس بيل كلنتون كان لتزايد "التدخل لأسباب إنسانية"، و"لحفظ السلام" في إطار عمليات أقرتها الأمم المتحدة، دور لا يستهان به في إلغاء التفكير باستخدام السلاح النووي. لكن الأمر تغير بعد أن كثر النقاش حول "الدول المارقة"، أو "الخارجة على القانون" كما يقال أيضاً، وحول "الإرهاب". فعلى خلفية هذا النقاش تبلور تدريجياً سيناريو جديد يجعل من استخدام السلاح النووي أمراً محتملاً؛ ففي

سياق هذا النقاش وفي المراحل الأولى من التخطيط لسير العمليات العسكرية إبان حرب الخليج الثانية في عام 1991، كانت إدارة الرئيس جورج بوش (الأب) قد فكرت فعلاً في كل الاحتمالات، إلا أنها - مع هذا - لم تفكر في الخيار النووي على نحو جدي في الواقع.

عقب 11 سبتمبر 2001، أضحى الكفاح ضد الإرهاب و"الدول الخارجة على القانون" هو البديل عن استراتيجية الاحتواء التي طواها النسيان منذ عام 1990؛ ففي استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002 توارت استراتيجية الردع وحلت مكانها استراتيجية الوقاية* Prevention؛ الرامية إلى استباق اندلاع المخاطر الجديدة. وهكذا راح المرء يفكر، أيضاً، بشن الحرب من جانب واحد درءاً للمخاطر.

وإذا كانت الحرب على أفغانستان في عام 2001 قد شُنَّت أخذاً للثأر من الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن غزو العراق عام 2003 كان أول حرب تقودها الولايات المتحدة في إطار مبدأ الحرب الوقائية preventive. من ناحية أخرى، استبعدت الحكومة الأمريكية استخدام سلاحها النووي في كلتا الحربين.

ومهما كان الحال، فقد أمسى من مستلزمات الأمور أن يتكيف مبدأ استخدام السلاح النووي مع متطلبات الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي. وإذا كانت وزارة الدفاع قد قدمت، منذ المرحلة الأولى من تسلم الرئيس جورج بوش (الابن) مقاليد الحكم، العديد من الوثائق المتضمنة تصوراتها الأولية حول سبل التكيف، فإنها قدمت في مسودة المبدأ النووي الجديد، العائدة إلى آذار/ مارس 2005، عناصر الاستراتيجية الجديدة في إطار

---

* نود أن ننبه هنا على أن بعض الكتاب والصحفيين العرب لا يميز دائماً، وبنحو دقيق، بين مصطلحي "الوقاية" preventive و"الإحباط" preemptive. وربما يعود ذلك إلى أن قاموس المورد نفسه يتجاهل الفرق بين المصطلحين، فيترجم preventive وpreemptive إلى "وقائي". إننا نرى أن "وقائي" هو المرادف المناسب والدقيق للمصطلح الإنجليزي: preventive، وأن "إحباطي" هي الكلمة العربية المناسبة للمصطلح الإنجليزي: preemptive، وغني عن البيان أن الفرق بين المصطلحين عظيم جداً؛ فـ "الوقاية" preventive تعني أن المرء يحصن نفسه ضد خطر قد يكون له وجود فعلي، وربما لا يكون له أي وجود، ليس حالياً فقط، بل وفي المستقبل أيضاً. ولعل ما تقوم به الحكومات من جهود لتطعيم المواطنين ضد بعض الأمراض خير مثال على المغزى الدقيق لـ "الوقاية". فالحكومات تتخذ هذا الإجراء بغية وقاية الأطفال خاصة والمواطنين عامة من أمراض ربما لا يكون لها أي وجود في ذلك البلد. أما "الإحباط" preemptive فإنه يعني أن المرء يتخذ الإجراء اللازم لإبطال عمل معين قائم بالفعل. بهذا المعنى فإن "الإحباط" يعني اتخاذ إجراء عسكري لإبطال عدوان صار على وشك الوقوع، أي صار أمراً واقعاً لا محالة. هذا وسيتطرق المؤلفان لرأي القانون الدولي في "الوقاية" و"الإحباط" في الهامش رقم 68 من هذه الدراسة. (المترجم)

مترابط متماسك؛ فقد تضمنت المسودة بنحو مفصل دور السلاح النووي في الاستراتيجية الجديدة وتسلسل الحلقات المنوط بها إصدار وتنفيذ الأوامر الخاصة بالسلاح النووي وكذلك القواعد المتحكمة في استخدام هذه الأسلحة.

وكانت مسودة المبدأ الجديد قد حددت الأهداف المحتملة للاستخدامات التكتيكية للسلاح النووي، رابطة هذا الاستخدام بامتلاك العدو أسلحة الدمار الشامل، وبحماية الولايات المتحدة الأمريكية من هجوم إرهابي تُستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل.

وتحدد المسودة سيناريوهات أخرى محتملة تستوجب استخدام السلاح النووي؛ فتشير هنا إلى أهمية السلاح النووي أولاً: في مواجهة عدو يتفوق بقواته العسكرية التقليدية على القوات الأمريكية التقليدية، وثانياً: في تأمين النصر الذي تحرزه العمليات العسكرية الأمريكية والقوات المتحالفة معها. كما تبرز المسودة أهمية التهديد باستخدام السلاح النووي كوسيلة لردع العدو من استخدام أسلحة الدمار الشامل؛ بهذا المعنى ترى أن من الممكن استخدام السلاح النووي في سياق شن حرب وقائية، وأن على القيادة السياسية ألا تحصر استخدام الخيار النووي في حالات متفرقة محددة فقط، بل ينبغي لها أن تستخدم هذا الخيار لمواجهة الاحتمالات كافة؛ أي ضرورة أن يلعب السلاح النووي دوراً في معظم السيناريوهات الحربية. فالمبدأ النووي الجديد يهدف إلى خلق تكامل تام بين كل من العمليات الحربية التقليدية والنووية. ولا ريب في أن المبدأ النووي الجديد يتنافى تماماً مع المبدأ غير المكتوب الذي يرى أن استخدام السلاح النووي من محرمات الأمور. فالمبدأ الجديد يجعل التفكير في استخدام السلاح النووي أمراً عادياً لا شائبة تشوبه، ولا عامل أخلاقي يحظر الانتفاع من مزاياه.

واستخلصنا من دراستنا نتيجة مفادها أن الدور الجديد للسلاح النووي يتعارض مع منطوق القانون الدولي، وأن نتائجه السياسية تقوض دعائم نظام حظر انتشار الأسلحة النووية. فالمبدأ النووي الجديد يلغي ما جرى الاتفاق عليه عام 2000 في اجتماع الدول

الموقعة على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية. ففي هذا الاجتماع تعهدت الدول المالكة للأسلحة النووية بالاستمرار في الحد من دور الأسلحة النووية في استراتيجياتها العسكرية. من هنا، فإذا صارت أعظم قوة في العالم ترى أنها لم تعد ملزمة بالوفاء بما تعهدت به، فلا ريب في أن سلوكها هذا سينعكس سلبياً على موقف باقي الدول من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية. فالتأكيد الصريح على مزايا استخدام السلاح النووي في حروب تستخدم فيها الأطراف الأخرى الأسلحة التقليدية، يدفع العديد من الدول إلى السعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل. ولا ريب في أن تطوراً من هذا القبيل سيزيد من وخامة المخاطر التي يواجهها العالم، وسيؤدي إلى تعزيز موقف بعض الأطراف الأمريكية المؤكدة على شرعية التصرف من جانب واحد، والمطالبة بضرورة انتهاج سياسة تعزز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم. وإذا تحققت هذه التطورات فعلاً فليس ثمة شك في أنها ستؤدي، في المنظور الاستراتيجي، إلى خلق حلقة مفرغة تهدد استقرار النظام العالمي.

وحتى اللحظة الحاضرة، كان الكونجرس الأمريكي هو الطرف الوحيد الذي اعترض بشكل فعال على المبدأ النووي الجديد، حيث كان الكونجرس قد اتخذ التدابير الضرورية لأن تسحب وزارة الدفاع الأمريكية المسودة التي ضمنتها تصوراتها بشأن المبدأ الجديد. ولعل من نافلة القول التأكيد هنا أن سحب هذه المسودة لا يمنع طبعاً من أن تظل وزارة الدفاع تهتدي بهدي المبادئ العامة الواردة فيها. لهذه الأسباب مجتمعة لا مندوحة لحلفاء الولايات المتحدة المشاركين في حلف شمال الأطلسي عن أن يعربوا عن موقف لا لبس فيه حيال المبدأ النووي الجديد. فموقفهم هذا سيكون إشارة مهمة ونذيراً لا يستهان به. فأولاً يمنح المبدأ الجديد قادة الجيوش الأمريكية المرابطة في أوربا الفرصة لاستخدام الترسانة النووية الأمريكية المخزنة في هذه الدول. وثانياً، لأن هذا المبدأ الجديد يؤكد أن استخدام السلاح النووي قد بات يشكل خياراً ضرورياً ليس في الحروب التي تشنها الولايات المتحدة منفردة، بل وفي تلك الحروب أيضاً التي يشاركها فيها حلفاؤها. على خلفية هذه الحقائق، لا مناص للدول المشاركة في حلف شمال الأطلسي من أن تناقش في اجتماعات الحلف كلا الأمرين المذكورين أخيراً.

وفي الواقع، فإن ألمانيا معنية بالمبدأ النووي الجديد على صعيدين؛ فمن ناحية تهتم ألمانيا اهتماماً كبيراً بحظر انتشار الأسلحة النووية، ومن ناحية أخرى، فإنها عضو مشارك في حلف شمال الأطلسي. وبما أنه لا يمكن للجنود الألمان أن يشاركوا في حرب تُستخدم فيها الأسلحة النووية، ولأن ألمانيا ترفض أن يكون ترابها الوطني مسرحاً لشن حرب غير شرعية بحكم القوانين الدولية، لذا على الحكومة الألمانية أن تبذل كل جهودها لمناقشة المبدأ النووي الجديد في إطار اجتماعات لجنة الخطط النووية التابعة إلى حلف شمال الأطلسي. ويجب أن يكون الهدف من هذه المناقشات هو: أولاً، الامتناع عن استخدام السلاح النووي في حروب لا تهدف إلى الدفاع عن أراضي الدول المشاركة في حلف شمال الأطلسي، وثانياً، ضرورة سحب كافة الأسلحة النووية التكتيكية المخزنة في الأراضي الأوربية وذلك لأنه لم يعد ثمة هدف استراتيجي يسوغ نشر هذه الأسلحة على تلك الأراضي.

مقدمة[1]

في آذار/ مارس 2005 نشرت وزارة الدفاع الأمريكية مسودة مبدأ أمريكي جديد يتعلق باستخدامات الأسلحة النووية. وتطرقت المسودة بالتفصيل إلى دور السلاح النووي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، وإلى تسلسل الحلقات المنوط بها إصدار وتنفيذ الأوامر الخاصة بالسلاح النووي، وكذلك إلى القواعد المتحكمة في استخدام هذه الأسلحة.[2]

وكانت التغييرات التي أدخلت على الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بمسألة الأمن القومي قد حتمت صياغة هذا المبدأ الجديد. وتشرح مسودة الاستراتيجية النووية، بنوع من التفصيل، الدور الذي يتعين أن تنهض به الترسانة النووية الأمريكية في تحقيق أهداف استراتيجية الأمن القومي الجديدة واستراتيجية الدفاع الأمريكية. وترى "استراتيجية الأمن القومي" National Security Strategy, NSS[3] التي تم إعدادها في أيلول/ سبتمبر عام 2002 (وصياغتها الجديدة المعدَّة عام 2006) أن المخاطر الجوهرية لسلامة الولايات المتحدة الأمريكية تتأتى من "الدول الخارجة على القانون"، والإرهاب

الدولي، ومن احتمال تكاتف هذين الطرفين. ويُعتبر تعرض الولايات المتحدة الأمريكية وقواتها العسكرية وحلفائها لهجوم بأسلحة الدمار الشامل أشد المخاطر التي يتعين أخذها في الاعتبار؛ ويُعتبر الهجوم بالقذائف الذاتية الدفع (الصواريخ البالستية) والعمليات الإرهابية من أكثر صيغ الهجوم المتوقعة. هذا ويتوقع أصحاب الشأن أن تُنفذ هذه الهجمات بعد قيام "الدول الخارجة على القانون" بتزويد الإرهابيين بأسلحة الدمار الشامل.

بهذه السيناريوهات للتهديدات المحتملة تسوغ استراتيجية الأمن القومي مبدأ الحرب الاستباقية [أي الحرب الوقائية] المنافية للقانون الدولي جملة وتفصيلاً. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الأهداف الثلاثة المنشودة - عمليات استباقية ضد أسلحة الدمار الشامل، وضد مَواطن الإرهاب، وضد الحكومات الشمولية الخطرة - من خلال انتهاج سياسة تقوم على التدخل العسكري الفعال.

في هذه الدراسة نود إمعان النظر في إشكالية المهام التي ينبغي للأسلحة النووية أن تنهض بها في إطار سياسة التدخل العسكري الأمريكية. وفيها أيضاً، أننا نفهم التدخل العسكري على أنه عمليات حربية تنشب خارج الحدود الوطنية وبعيداً عن خطوط الجبهة (الأوربية) المتعارف عليها في الصراع بين الشرق والغرب؛ كما نفهم من التدخل العسكري العمليات العسكرية في إطار "التدخلات العسكرية لأسباب إنسانية" و"عمليات حفظ السلام بقوة السلاح" Robust Peacekeeping.

ولكن، هل من المتوقع استخدام الأسلحة النووية في مثل هذه التدخلات العسكرية؟ وما الهدف من هذا الاستخدام؟ وما الأهداف التي يمكن أن تؤخذ في الحسبان في سياق هذا الاستخدام؟ وما مغزى هذه الخطط بالنسبة لسياسة الحصول على السلاح النووي؟ وحتى وإن أحجم المرء كلية عن استخدام السلاح النووي في سياق سياسة التدخل العسكري، فما هي النتائج التي ستترتب على التهديد الذي تنطوي عليه الوثيقة، مدار النقاش؟

إننا سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة انطلاقاً من القرائن التاريخية في سياسة التدخل العسكري الأمريكية؛ وذلك اعتقاداً منا بأن هذا النهج سيمكننا من إعطاء تحليل شامل

لأهمية الأسلحة النووية في سياسة التدخل العسكري الأمريكية، وسيجعلنا قادرين على التعرف على الاستمرارية، أي الثوابت، التي تميزت بها الخطط المختلفة والتحولات الجذرية التي طرأت على هذه الخطط في إدارة بوش.

وسيتركز اهتمامنا على العلاقة القائمة بين التدخل العسكري وخطة استخدام السلاح النووي فقط.[4] أما السياسة النووية العامة[5] والاستراتيجية العسكرية الأمريكية، فلن يكون مدار الحديث عنهما إلا بقدر أهميتهما بالنسبة لموضوع دارستنا هذه.

وسننطلق من حقبة الحرب الباردة، أيام كان المراد من تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية ردع تطلعات الاتحاد السوفيتي لتوسيع نفوذه. وتحتل – في هذا السياق – الحربان الكورية والفيتنامية مكان الصدارة؛ وذلك باعتبار أن هاتين الحربين شكلتا صراعات عسكرية كان الوضع العسكري فيها – لا غالب ولا مغلوب في الأولى، وهزيمة عسكرية في الثانية – يسوغ استخدام السلاح النووي. وبالنسبة للحقبة التالية لانتهاء الحرب الباردة كانت حرب الخليج في عام 1991 ذات أهمية متميزة؛ وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى نفسها تقف في مواجهة دولة كان من المحتمل أن يكون لديها أسلحة دمار شامل. وعلى خلفية هذه الأحداث سنحاول التعرف على خصائص السياسة النووية التي انتهجتها إدارة بيل كلنتون في سياق مساعيها لتعزيز الأمن القومي في الحقبة التالية لانتهاء الحرب الباردة، وما إذا كان انتقال السلطة من كلنتون إلى جورج بوش (الابن) قد اتصف بمواصلة العمل بسياسة كلنتون أم بتحولات لم تكن معهودة من ذي قبل. وسنبين أن تحريم استخدام السلاح النووي كان يزداد صلابة من حقبة إلى أخرى[6] وأن هذا التحريم قد أمسى هشاً في العقد الأخير من الزمن، وفي إدارة بوش على وجه الخصوص.

وعلى خلفية هذه التحولات تبدو لنا بوضوح الاستمرارية والتحولات النوعية في الخطط الأمريكية الخاصة بالتصرف حيال العمليات العسكرية في بؤر الصراع الإقليمية ودور الأسلحة النووية في هذه العمليات. وكانت استراتيجية الأمن القومي المعتمدة من قبل جورج بوش (الابن) قد أزاحت الستار عن هذه التحولات، على نحو واضح

وصريح. فهذه الاستراتيجية تضع موضع التنفيذ ما ورد في مسودة المبدأ النووي من إشارة إلى أن الأسلحة النووية يمكن أن تلعب في التدخلات العسكرية أيضاً دوراً معيناً. من هنا، لا مندوحة لنا عن التعرف على تداعيات هذا المبدأ بالنسبة لحلف شمال الأطلسي عامة وألمانيا على وجه الخصوص. من ناحية أخرى، يمكن أن يفرز هذا المبدأ نتائج وخيمة بالنسبة لمسألة حظر انتشار الأسلحة النووية، وينطبق الأمر ذاته على المنظور الذي كان يرى أن "استخدام السلاح النووي من محرمات الأمور". فالمبدأ النووي الجديد يقوض أسس هذا المنظور وينسف القيود التي يفرضها القانون الدولي على استخدام الأسلحة النووية. وحتى الآن، لا يزال الكونجرس الأمريكي يعرب عن ارتيابه من المخاطر التي تنطوي عليها التحولات الجديدة، وما برح هذا الارتياب يشكل عقبة أمام هذه الخطط. من هنا، لا عجب أن تتخلى الجهات المسؤولة، في كانون الثاني/ يناير 2006، عما جاء ببعض الوثائق المنشورة. ومهما يكن الحال، فقد آن الأوان لأن تجري مناقشة مسألة استخدام الأسلحة النووية في خارج الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، وفي الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي على وجه الخصوص.

نظرة تاريخية

أولاً: التدخلات العسكرية والأسلحة النووية في حقبة الحرب الباردة

الأمن والاستراتيجيات الأمنية في حقبة الحرب الباردة

إن التحليل الذي قدمه الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان George F. Kennan في سياق "برقية مسهبة" أرسلها من موسكو في شباط/ فبراير 1946، وفي دراسة نشرها في تموز/ يوليو 1947 في مجلة *Foreign Affairs* يعد حدثاً جوهرياً، وذلك لأنه كان قد وضع خلالها الأساس الذي قامت عليه النقاشات التي شاعت إبان الحرب الباردة. وكان كينان على ثقة تامة بأن الاتحاد السوفيتي يسعى إلى زعزعة الأمن الأوربي، ويهدف إلى توسيع رقعة نفوذه في الغرب تدريجياً. وبالتالي، فإن وقف التوسع الشيوعي يتطلب احتواء الشيوعية على نحو حازم وطويل المدى، وذلك من خلال استخدام الوسائل الاقتصادية

والسياسية والعسكرية والأيديولوجية.[7] وكان تحليل كينان قد تحول إلى منهج سياسي من خلال "مبدأ ترومان" الذي يعود إلى عام 1947 والقاضي بضرورة احتواء الشيوعية وأهمية مساندة "الشعوب الحرة" في سعيها لصد خطر الشيوعية. ومع أن هذا المبدأ كان – بقدر تعلق الأمر بأوربا على أدنى تقدير – قد اقتضى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل عسكرياً، إلا أنه لم يوضح بدقة المدى الذي يمكن أن تذهب إليه الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام قوتها العسكرية. وكانت الحرب الكورية (1950– 1953) بمثابة تحدٍ صريح لاستراتيجية الردع النووية. ومهما تكن الحال، فالأمر البين أن سياسة التدخل العسكري الأمريكي كانت قد اكتسبت بعداً عالمياً في سياق التدخل العسكري الأمريكي في آسيا.[8]

وخلافاً لوجهة نظر كينان، كانت "مذكرة الأمن القومي" National Security Memorandum رقم 68 التي تعود إلى عام 1950 (NSC-68)[9] قد أضفت على استراتيجية الاحتواء صبغة عسكرية؛ فهذه الوثيقة كانت قد وضعت الأساس لسياسة احتواء تقوم على ما لدى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من تفوق عسكري قادر على المحافظة على الهيمنة الأمريكية، وعرفت الحرب الباردة بأنها لعبة لا غالب فيها ولا مغلوب وأن أمن "العالم الحر" لا يقل أهمية عن أمن الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها من وجهة النظر الأمريكية. حقاً كانت هناك مساحة معينة للتفاوض مع الاتحاد السوفيتي، بيد أن الهدف المحوري ظل يدور حول ضرورة الدفاع عن المصالح الأمريكية في العالم أجمع في حالة قيام العدو الشيوعي بتهديد هذه المصالح.[10]

وكانت مذكرة الأمن القومي هذه قد سمحت باستخدام كافة «الوسائل المكشوفة والمستترة، والحربية والسلمية» على مستوى العالم أجمع لتحقيق الأهداف السياسية، كما أنها أضفت الشرعية على هذه الوسائل بحجة حق الدفاع عن النفس. وكان المساهمون في صياغة المذكرة قد طالبوا بتعزيز القدرات النووية على نحو واسع، وبضرورة زيادة حجم القوات التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول حلف شمال الأطلسي.[11]

وبمصادقة الرئيس على هذه المذكرة أمست "استراتيجية الاحتواء"[12] هي الاستراتيجية القومية التي تسير الولايات المتحدة الأمريكية على هديها والتي يجب أن تكون لها الأولوية مقارنة بكل المجالات الأخرى. وإذا كانت الخلافات بشأن الاتجاه الذي

يتعين أن تسلكه سياسة الأمن القومي الأمريكية قد قوضت شيئاً فشيئاً، عقب الحرب الفيتنامية، أسس الاتفاق السائد في الحرب الباردة، إلا أن استراتيجية الاحتواء ظلت، مع هذا، سارية المفعول.[13] وبهذه الاستراتيجية امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية، على مدى أربعين عاماً، تصوراً واضحاً بشأن العدو الذي يواجهها وتحليلاً دقيقاً للمخاطر التي تحيق بها واستراتيجية دقيقة للنهوض بمتطلبات الأمن القومي. وتأسيساً على هذا، ظل النقاش حول سياسة الأمن القومي، في حقبة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، يتمحور حول مسائل تكتيكية تخص استراتيجية الاحتواء. وفي ستينيات القرن العشرين كانت الاستراتيجية العسكرية قد طرأ عليها شيء من المرونة وأمست ميثاقاً متفقاً عليه. من ناحية أخرى، ازداد القيدُ المفروض على استخدام السلاح النووي صرامةً ومتانةً في هذه الحقبة. وكان جون كنيدي (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1961 – 1963) قد تخلى عن الاستراتيجية العسكرية القائمة على مبدأ "الرد الانتقامي الصارم" أو "الانتقام الشامل" كما يقال أيضاً؛ وهي الاستراتيجية التي كانت سارية المفعول إبان إدارة الرئيس دوايت أيزنهاور (1953 – 1961) والتي كانت ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستستخدم الأسلحة النووية حتى وإن شن الاتحاد السوفيتي هجوماً تُستخدم فيه الأسلحة التقليدية، واعتمد كنيدي استراتيجية تقوم على مبدأ "الرد المرن". والأمر الجديد في هذه الاستراتيجية أنها كانت ترى أنه ينبغي صد العدو من خلال "حرب متدرجة في صرامتها"، بمعنى أنه يجب مواجهة كل خطوة يخطوها العدو في تصعيد استخدام الأسلحة المختلفة بتصعيد مناسب من الجانب الأمريكي؛ أي التدرج بالرد العسكري بحسب التحدي. ولأن الاتحاد السوفيتي كان قد صار بعد عام 1957 قادراً على الرد على أي هجوم نووي بهجوم مماثل، أي صار قادراً على توجيه الضربة الثانية، لذا صار المرء يتحاشى كلية توجيه الضربة النووية الأولى، أي البدء في استخدام الأسلحة النووية.[14]

التدخلات العسكرية في حقبة الحرب الباردة

إبان الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي كانت سياسة التدخلات العسكرية الأمريكية تتم في إطار استراتيجية الاحتواء؛ أعني في إطار تلك الاستراتيجية التي كانت

بمنزلة المسوّغ لتوسيع رقعة الهيمنة الأمريكية. فالدول العظمى ما كانت لتدير حربها الباردة على نحو "ساخن"، بل كانت تحاول أن تحصل في دول العالم الثالث على مناطق نفوذ لها قيمة جيوسياسية كبيرة، وذلك إما من خلال مساندة أحد أطراف الصراع أو من خلال التدخل العسكري المباشر في هذا الصراع أو ذاك.[15] وكانت واشنطن ترى في قيام إحدى الدول بتوثيق صداقتها مع المعسكر الشيوعي خطراً يهدد أمنها القومي. وكانت ترتاب كثيراً في هذه الصداقة، حتى وإن كان شأن هذه الدولة غاية في التواضع وعدم الأهمية. فواشنطن كانت تخشى أن يكون هذا التحول بادرة تغري الآخرين بانتهاجها؛ أي أن يكون تأثير هذه الدولة على بقية الدول شبيهاً بالأثر الذي يتركه سقوط أحد أحجار الدومينو على بقية الأحجار.[16] إن "نظرية الدومينو" هذه جرت صياغتها إبان إدارة الرئيس أيزنهاور، وكانت بمثابة الحجة التي انطلقت منها الولايات المتحدة الأمريكية في تبرير كافة التدخلات العسكرية التي قامت بها على مستوى العالم أجمع حتى عام 1989.

وكانت تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية الخاصة بدول ثالثة، أي دول لا هي من المعسكر الغربي ولا هي من المعسكر الشرقي، تتم وفق نمط واحد يتجسد من خلال:[17]

- عمليات مستترة تقوم بها وكالة المخابرات الأمريكية لإسقاط الحكومات المناوئة للغرب (على سبيل المثال لا الحصر: إيران عام 1953، وجواتيمالا عام 1954، وتشيلي عام 1973).

- مساعدة "المتمردين المناهضين للشيوعية" بالمال والعتاد (في كوبا عام 1962، وتعزيز النفوذ في نيكاراجوا وفي أفغانستان في ثمانينيات القرن العشرين على سبيل المثال).

- تدخلات عسكرية للحيلولة دون وصول أطراف شيوعية النزعة إلى سدة الحكم (على سبيل المثال: لبنان عام 1958 وجمهورية الدومينيكان عام 1965 وجرينادا عام 1983).

- تدخلات عسكرية لمنع استعادة بلدان شيوعية أجزاء من ترابها الوطني تتمتع بحماية الولايات الأمريكية (على سبيل المثال: كوريا بين عامي 1950 – 1953 وتايوان عام 1955 وفيتنام خلال الفترة 1963 – 1975).[18]

بيد أن اندحار الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام (1965 - 1975) كان قد أفقد استراتيجية الاحتواء الكثير من مبرراتها وفاعليتها. فبعد ذلك رفع الأمريكيون على مدى جيل كامل شعار "لا فيتنام أخرى أبداً" No more Vietnams. من هنا، لا غرو أن يترك هذا الشعار، إلى الآن، آثاره العميقة على المبدأ العسكري السائد في الولايات المتحدة الأمريكية.[19]

ولم يستطع النهج المتحفظ والمثالي الذي انتهجته إدارة الرئيس جيمي كارتر (1977 - 1981) في بادئ الأمر،[20] - أي قبل أن تنطلق من "مبدأ كارتر" (1980) وتتحول من ثم نحو التزام أكثر صرامة بخصوص استخدام القوة العسكرية - تحرير الولايات المتحدة الأمريكية من كابوس الحرب الفيتنامية، وينطبق الأمر ذاته على إدارة الرئيس رونالد ريجان (1982 - 1989) أيضاً؛ فاستراتيجية الاحتواء الهجومية المستندة على القوة العسكرية لم تفلح هي الأخرى أيضاً في القضاء على هذا الشبح بالكامل.[21] وكانت هذه الإدارة قد قامت، علاوة على الكثير من العمليات المخابراتية وتدخلات عسكرية طفيفة، بأكبر تدخل عسكري بعد الحرب الفيتنامية؛ أي غزوها لجرينادا في عام 1983. وباعتمادها "مبدأ واينبرجر"، كانت الحكومة الأمريكية قد وضعت أسساً جديدة للتدخلات العسكرية. فقد كان كاسبر واينبرجر وزير الدفاع في إدارة ريجان قد عرَّف، بمبدئه الجديد، شروط التدخل العسكري على النحو التالي: يجب أن يكون ثمة خطر يهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية أو أحد حلفائها؛ ويجب أن يكون الرأي العام والكونجرس على استعداد لدعم التدخل العسكري؛ وأن يكون قد تم استنفاد كافة طرق التسوية السلمية؛ وأن تكون القوات العسكرية مهيأة بنحو جيد لأداء واجبها؛ وأن تكون ثمة استراتيجية واضحة المعالم لضمان الانتصار عند التدخل العسكري وهدف محدد بدقة ينبغي تحقيقه من خلال التدخل المعني.[22]

دور الأسلحة النووية في التدخلات العسكرية إبان الحرب الباردة

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اقتربت من استخدام السلاح النووي اقتراباً لم يسبق له مثيل إبان الحرب الكورية. فإذا كان هاري ترومان قد فكر باستخدام هذا

السلاح حينما تفاقم الموقف وتأزم على نحو يدعو للقلق عند اندلاع الحرب في عام 1950، إلا أنه تراجع عن فكرته هذه، ولم يعاود التفكير في الأمر حتى عندما ناشده ذلك الجنرال ماك آرثر MacArthur. وكان أيزنهاور قد كلف عام 1953 القيادة العسكرية، غير المقتنعة باستخدام السلاح النووي، بوضع خطة تفصيلية عملياتية لاستخدام الأسلحة النووية التكتيكية اعتقاداً منه أن هذه الأسلحة ستنهي هذه الحرب في أسرع وقت ممكن. بيد أن تحليل الموقف العسكري أظهر أن استخدام هذه لأسلحة لن يحقق الأهداف المتوخاة، إلا أن نتائج هذا التحليل لم تمنع أيزنهاور ووزير خارجيته فوستر دلاس من أن يوجها إلى الصين تحذيرات واضحة جداً؛ وكان الاثنان قد أعربا عقب انتهاء الحرب أن الفضل في إنهاء العمليات الحربية وإعلان الهدنة عام 1953 إنما كان يعود إلى هذه التحذيرات.[23]

وكانت خمسينيات القرن العشرين قد شهدت حالات أخرى فكرت الإدارات الأمريكية في سياقها أيضاً باستخدام الأسلحة النووية: حينما جرى محاصرة القوات الفرنسية عام 1954 في ديَّنْ بيَّنْ فو (Dien Bien Phu) (فيتنام)، وإبان أزمة مضيق تايوان عام 1957/ 1958 وفي سياق الوضع المتأزم الذي سبق التدخل العسكري في لبنان عام 1958، [أي عند قيام بعض القوات العسكرية العراقية بالانقلاب على النظام الملكي في العراق والإطاحة به في الرابع عشر من تموز/ يوليو 1958، علماً بأن هذه القوات كانت صدرت لها الأوامر بالتوجه إلى لبنان لدعم حكومة الرئيس كميل شمعون وإنهاء الحرب الأهلية هناك، المترجم]. وما خلا الحرب الكورية، كانت الأزمة التايوانية هي الحالة الوحيدة التي وجهت فيها الولايات المتحدة تحذيرات متعددة للصين. بهذا المعنى، لم تلق المطالبات الفرنسية بضرورة فك الحصار عن القاعدة الفرنسية في دين بين فو بقوة السلاح النووي - إن تطلب الأمر ذلك - أذناً صاغية في الولايات المتحدة الأمريكية، لا بل إن واشنطن لم تهدد بذلك ولا حتى في خطابها السياسي؛ وينطبق الأمر ذاته على الأزمة اللبنانية، فالأسلحة النووية لم تكن خياراً مطروحاً حتى عند إنزال جنود البحرية الأمريكية في لبنان.[24]

وكانت إدارة الرئيس أيزنهاور على وعي تام بأن الرأي العام في الولايات المتحدة وفي الدول الحليفة وفي باقي أنحاء العالم يشكل قيداً يحد من حرية الإدارة الأمريكية في التصرف بما في حوزتها من أسلحة نووية. ولهذا السبب فإنها كانت ترى في هذا القيد عائقاً مضراً للأمن القومي الأمريكي. وطيلة مدة نهوضها بحكم البلاد، كانت هذه الإدارة تسعى جاهدة لجعل الأسلحة النووية تبدو كما لو كانت "سلاحاً تقليدياً"، أي أنها كانت تحاول إخراج استخدام السلاح النووي - المتوقع الشروع به في وقت ليس بالبعيد - من قائمة الأسلحة المحرمة الاستخدام. وكانت "خطة رادفورد" (Radford-Plan) الوسيلة المطلوب منها تكليل هذه الجهود بالنجاح. وسميت هذه الخطة بهذا الاسم وذلك نسبة إلى رئيس الأركان؛ وفحوى هذه الخطة هو أن تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية سلاحها النووي مبكراً في حالة تعرضها لهجوم عسكري وأن تعمل على إنتاج آلاف كثيرة من أسلحة نووية تكتيكية مختلفة الصفات والتصميم. بيد أن كل هذه الجهود والمساعي لم تفلح في جعل الرأي العام ينظر إلى السلاح النووي على أنه سلاح تقليدي لا يندرج تحت قائمة الأسلحة المحرمة الاستخدام.[25]

ومعنى هذا كله، أن خمسينات القرن العشرين كانت قد شهدت نقاشات مستمرة حول منافع استخدام السلاح النووي في التدخلات العسكرية في أقاليم العالم المختلفة وفائدة التهديد، من حين لآخر، باستخدام هذه الأسلحة.

ومن بين القيادات السياسية والاقتصادية الأمريكية ذهبت أقلية إلى مدى أبعد فراحت تؤيد استخدام السلاح النووي، ضد الاتحاد السوفيتي في بادئ الأمر وضد الصين لاحقاً، وذلك في إطار سياسة التدخل العسكري الوقائية: أي وبتعبير آخر، كان ينبغي مواجهة كلتا الدولتين اللتين كانتا آنذاك بمثابة "الدول الخارجة على القانون"، بحسب المصطلح الدارج في اليوم الراهن، ودحرهما بالسلاح النووي من قبل أن تتحولا إلى قوة عسكرية تهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية حقيقياً. إلا أن أيزنهاور كان قد سرح، في وقت بكر، العديد من القادة العسكريين والموظفين السياسيين المؤيدين للحرب الوقائية ضد الاتحاد السوفيتي من مناصبهم. إلا أن الملاحظ أن هذه التوجهات كانت تجد من

ينادي بها في داخل "قيادة القوة الجوية الاستراتيجية" Strategic Air Command في خمسينيات ومطلع ستينيات القرن العشرين. وهذا ليس بالأمر المستغرب، فالجنرال كورتيس ليماي Curtis LeMay الذي تَرَأس هذه القيادة على مدى سنوات كثيرة، كان أحد المتحمسين للحرب الوقائية ضد الاتحاد السوفيتي.[26] وحينما اختار جون كنيدي في عام 1961 روبرت ماكنمارا وزيراً للدفاع، فقدت هذه الأصوات تأثيرها.[27]

وإبان الحرب الفيتنامية، لم يكن للأسلحة النووية أي دور يذكر في العمليات العسكرية. حقاً كان جولدوتر Goldwater، المرشح الجمهوري لمنصب الرئيس الأمريكي، قد نوه في سياق حملته الانتخابية في عام 1964 باحتمال استخدام الأسلحة النووية التكتيكية، إلا أن ليندون جونسون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1963 – 1969 كان قد وجه نقداً لاذعاً لهذه التوجهات، كما كان قد حال دون تحقق المساعي التي بذلها القائد العام في فيتنام الجنرال ويستموريلاند Westmoreland إثر الحصار الذي حاق بمدينة كهه سان Khe San، والتي كانت ترمي إلى صياغة خطة نووية يمكن تطبيقها عند الضرورة القصوى. أضف إلى هذا أن جونسون كان قد رفض باستمرار كل الاقتراحات التي تقدم بها رؤساء أركان القوات المشتركة بضرورة الاستخدام التكتيكي للسلاح النووي. وفي عام 1968 منع الرئيس جونسون منعاً باتاً وضع خطط عسكرية تبحث في استخدام السلاح النووي في فيتنام.

وكان الرئيس ريتشارد نيكسون (1969 – 1974) ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر قد نوها في عام 1969، أي عقب فوز نيكسون بانتخابات الرئاسة الأمريكية، "بأوخم العواقب" فيما إذا لم تستجب فيتنام الشمالية للشروط الضرورية لتحقيق سلام يُرضي كافة الأطراف المتحاربة. ولأن الخدعة لم تنطلِ على الخصم، وبالتالي لم يرضخ لها قط، لذا تخلى الرئيس ومستشاره للأمن القومي عن ترديد أو تنفيذ التهديد المذكور. بيد أن الأمر الذي يتعين ملاحظته هو أن إحجام الولايات المتحدة الأمريكية عن استخدام السلاح النووي في الحرب الفيتنامية لم يكن ناجماً عن خوف الولايات المتحدة الأمريكية من احتمال أن يقوم الاتحاد السوفيتي أو الصين بالانتقام منها، بل كان ناجماً أساساً عن

مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية أن يضر هذا الاستخدام بسمعتها على مستوى العالم أجمع، بالإضافة إلى أن الحكومة الأمريكية كانت ترى أن الشعب الأمريكي أيضاً لن يؤيد استخدام الأسلحة النووية.[28]

ولم تكن، للأزمة الكوبية ولا الأزمة بين القوتين النوويتين إبان حرب عام 1973 في الشرق الأوسط، علاقة بموضوع استخدام السلاح النووي؛ ففي كلتا الحالتين لم تكن هناك سوى إشارات أرسلتها الولايات المتحدة الأمريكية لردع القوة المناوئة على المستوى العالمي: الاتحاد السوفيتي، من مغبة التوسع العسكري.[29] وينطبق الأمر ذاته على التحذيرات التي أطلقها الرئيس كارتر في عام 1980 حينما تدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان عسكرياً، فقد كان كارتر قد رفع درجة تأهب الطائرات الحاملة للقنابل النووية وأمر بإرسال الطائرات، القادرة على تزويد الطائرات الأخرى بالوقود وهي تحلق في الجو، إلى مواقع متقدمة في الجبهة الفاصلة بين القوتين العظميين.[30] وخلافاً للخطاب السياسي المتشدد، الذي دأب عليه الرئيس ريجان في أغلب الأحيان، وما رافق هذا الخطاب من حملة تسليح واسعة النطاق، راعى ريجان في تدخلاته العسكرية (لبنان وجرينادا على سبيل المثال) حقيقة أن التهديد بالسلاح النووي من "محرمات الأمور"؛ فبرغم السياسة المتبعة علانية والقاضية بإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على أن تكون لها الغلبة في الحرب النووية، فالملاحظ أنه لا توجد قرينة واحدة تشهد على أن إدارة ريجان قد فكرت في استخدام السلاح النووي في يوم من أيام حكم ريجان.[31]

ثانياً: التدخلات العسكرية والأسلحة النووية في تسعينيات القرن العشرين

الأمن والاستراتيجيات الأمنية في التسعينيات

عقب انتهاء الصراع بين الشرق والغرب كان على الحكومات الأمريكية أن تعيد النظر في سياستها الخارجية وسياسة الأمن القومي، على ضوء أنها باتت القوة العظمى الوحيدة في العالم أجمع. وأثبتت الوقائع أن إعادة النظر هذه لم تكن مهمة هينة قط؛ وذلك لأنه لم يعد يوجد تهديد يحشد القوى الشعبية ويحتم وقوف الجميع صفاً واحداً ويتطلب انتهاج مبادئ واضحة لمواجهته.

وكانت نواة مشروع "النظام العالمي الجديد" الذي تبنته إدارة جورج بوش (الأب) (1988-1992) تكمن في أنه من الضروري الانتقام من كل عدوان على مبادئ وأهداف "النظام العالمي الجديد" المتمثلة في السلام وحرية التجارة العالمية والديمقراطية. وبغض النظر عن سعي الولايات المتحدة الأمريكية لأن يبدو دورها العالمي الجديد متسقاً مع المبادئ الأخلاقية ومع مبادئ القانون الدولي وذلك باعتبارها القوة الساهرة على "النظام العالمي الجديد"، فمن الواضح أن حكومة بوش كانت تريد من "النظام العالمي الجديد" أن يكون، في السياسة الخارجية على وجه الخصوص، وسيلة لتحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم الذي سيتمخض عن التحولات الجذرية الجديدة.[32]

ومع أن إدارة الرئيس الديمقراطي بيل كلنتون (1993 - 2000) قد أعارت جل انتباهها إلى الموضوعات الداخلية ومسائل السياسة الاقتصادية،[33] إلا أنها حاولت، مع هذا، أن تعثر على بديل مناسب "لاستراتيجية الاحتواء". وكانت قد عثرت على ضالتها فيما يمكن تسميته مجازاً بـ "استراتيجية الالتزامات المالية والإنماء" Strategy of Engagement and Enlargement (1993)، وهي استراتيجية كانت قد جعلت من انتشار اقتصاد السوق والديمقراطية مبدأ جديداً تهتدي به سياسة الأمن [القومي]. وكانت إدارة كلنتون قد انطلقت في سياستها الخارجية من التوجه الذي تم إقراره في وقت مبكر والقاضي «بالتأكيد على الاهتمام بمشكلات العالم ومتطلبات الاقتصاد الدولي»، فرأت أن ثمة فرصة كبيرة لأن يتحول العالم، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، نحو المُثل العليا الليبرالية، وأن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لدعم هذا التحول بقوة السلاح إن تطلب الأمر ذلك.[34]

وتحددت سياسة الدفاع الأمريكية في تسعينيات القرن العشرين من خلال عاملين أساسيين؛ العجز الكبير في الموازنة الحكومية، وانتهاء الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، أي اختفاء الخطر السوفيتي. وكانت الوثائق الرسمية الخاصة بالخطط الدفاعية المعتمدة من قبل إدارتي بوش (الأب) وكلنتون قد أخذت الواقع الجديد في الاعتبار: فسواء تعلق الأمر بالخطة المسماة "خطة استخدام القوات المسلحة الرئيسية" Base Force

Plan (1991) أو بالتقرير المعنون "تقرير حول المراجعة الأساسية"-Report on Bottom Up Review, BUR (1993) أو بالمراجعة الدورية المسماة "المراجعة الدفاعية الدورية" Quadrennial Defense Review, QDR (1997)؛ أي المراجعة التي تتم كل أربع سنوات، فإن جميع هذه الخطط والتقارير والمراجعات كانت تهدف إلى إعادة هيكلة القوات المسلحة وتحديثها وخفض عدد أفرادها وتقليص موازنتها المالية.[35] وعموماً، ظلت حكومتا بوش وكلنتون ملتزمتين بالحذر والروح المحافظة عند شروعهما في إصلاح القوات المسلحة. حقاً سارت الحكومتان قدماً في خفض النفقات العسكرية وفي تطبيق الإصلاحات وخفض عدد أفراد القوات المسلحة، إلا أن الولايات المتحدة ظلت، مع هذا، ملتزمة بالمحافظة على تفوقها العسكري[36] ولذا فإنها راحت، بعد عام 1996، تزيد من حجم موازنتها العسكرية من جديد.[37]

وبغض النظر عن كل الاختلافات في الجزئيات، فالأمر الأكيد أن كافة الوثائق الخاصة باستراتيجية الأمن القومي وبالسياسات العسكرية والدفاعية (أعني السياسات التي تضمنتها، على سبيل المثال وليس الحصر، كل من "خطة استخدام القوات العسكرية الرئيسية" و"تقرير حول المراجعة الأساسية" و"المراجعة الدفاعية الدورية") كانت قد تمحورت في تسعينيات القرن العشرين حول قدرة القوات العسكرية الأمريكية على أن تقوم بشن حربين في إقليمين بحجم حرب الخليج في وقت واحد، أي حول قدرة القوات العسكرية على إدارة حرب في المناطق الآسيوية من المحيط الهادي وفي الخليج العربي والتدخل العسكري سريعاً في مناطق توتر ثانوية في الوقت ذاته. وفي هذا كله، ظلت استراتيجية الردع القائمة على مبدأ "الرد المرن" سارية المفعول وإن جرى تقليص الترسانة الحربية. وبناء على اعتقاد بأننا نحيا في عالم محفوف بمخاطر جديدة غير محسوبة وغير متوقعة قط، فإن السياسة الدفاعية لم تعد تتمحور حول "الدفاع الوقائي" كوسيلة لردع تهديد عظيم يأتي من طرف واحد، بل صار يتمحور حول الرد على مختلف الأزمات التي تهدد أمن إقليم معين. من هنا فقد واصل البنتاجون جهوده لنشر القوات الأمريكية في المناطق الاستراتيجية والجبهات المتقدمة من العالم، وزاد مساعيه الرامية إلى تعزيز تكيف التحالف الغربي [أي حلف شمال الأطلسي] مع الوضع العالمي الجديد.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد انطلقت في تسعينيات القرن العشرين من سيناريوهات ترى أن التهديدات الجديدة تكمن في صعود قوة عظمى جديدة (قد تكون الصين أو روسيا أو اليابان أو ألمانيا)، وفي تصرفات عدوانية تقوم بها بعض القوى الإقليمية، وفي فشل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في رابطة الدول المستقلة ودول أوربا الشرقية، وفي القدرات النووية الروسية والأوكرانية والصينية، وفي انتشار الأسلحة النووية، وفي وجود "دول خارجة على القانون"، وفي تصاعد النزاعات الشبيهة بالحروب الأهلية.[38] كما ازدادت أهمية المخاطر على مستوى العالم أجمع؛ وذلك من جراء الإرهاب والمتاجرة غير المشروعة بالمخدرات والإجرام المنظم وتدفق اللاجئين بلا رقابة ومن غير ترخيص. من ناحية أخرى تركزت الأنظار، بنحو أكثر، على المخاطر التي تهدد "أمن الوطن"؛ والمتمثلة بالإرهاب وبهجوم تشنه أطراف معادية على شبكة الإنترنت وهجوم تستخدم فيه صواريخ باليستية عابرة للقارات أو أسلحة الدمار الشامل.[39]

ومن بين "المرشحين" الكثيرين لأن يكونوا مصدر تهديد للولايات المتحدة الأمريكية، اصطُنع منذ مطلع التسعينيات عدو جديد بهيئة "الخارجين على القانون" و"دول الشر" (الممثلة بالعراق وكوريا الشمالية وإيران وسوريا وليبيا على سبيل المثال).[40] وتعرف الدولة الخارجة على القانون بأنها محكومة من قبل نظام غير ديمقراطي لا يحترم حقوق الإنسان ولا يكل عن التطلع لحيازة أسلحة الدمار الشامل (أو أنها بحوزته فعلاً)، كما أنه يدعم الإرهاب ويهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية. وكانت تصورات الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص هذه التهديدات قد ازدادت أهمية في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، بل ازدادت أهمية حتى في مبدأ استخدام الأسلحة النووية ذاته.[41]

وكانت "الدول الخارجة على القانون" قد جرى إدراجها في وقت مبكر، أي في السنوات الأولى من تسعينيات القرن العشرين، ضمن قائمة الأهداف التي تتركز عليها الأسلحة النووية الأمريكية؛ وكانت قائمة هذه الأهداف قد زادت اتساعاً عام 1996، إذ اندرج فيها ناشطون غير حكوميين؛ فبحسب الصيغة المعدلة للمبدأ النووي الأمريكي

Presidential Directive 60 صار الانتقام من هجوم بالأسلحة الكيماوية أو البيولوجية والرد بهذه الأسلحة على مثل هذا الهجوم تصرفاً شرعياً لا شائبة فيه، كما صار المرء يفكر باستخدام هذه الأسلحة في الغارات الإحباطية preemption أيضاً؛ ويندرج في قائمة الاستخدامات الإحباطية استخدام الأسلحة النووية ضد القدرات النووية للبلد الذي لا يفي بما تعهد به في إطار اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية.[42] وما خلا الردع/ والانتقام من غارات تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل وقمع التفكير في مثل هذه الغارات، لم يكن للأسلحة النووية أي دور آخر في باقي التدخلات العسكرية.[43] وهكذا واصلت السياسة الدفاعية الأمريكية مساعيها لكي تبقى الولايات المتحدة متفوقة تفوقاً تاماً في كافة المجالات العسكرية، بما في ذلك التفوق الكامل في مجال الحروب النووية. بهذا المعنى، فقد كان يتعين على القوات الأمريكية أن تؤثر على توازن القوى من خلال وجودها أو من خلال "تلويحها" بما لديها من تفوق في أهم أقاليم العالم، وأن تضمن أن تكون الظروف السياسية في أزمنة السلم في صالح الولايات المتحدة الأمريكية. وللوصول إلى هذا الهدف تلعب الأسلحة النووية، بحسب وجهة نظر البنتاجون، غطاءً مهماً لا يمكن الاستغناء عنه.[44]

التدخلات العسكرية في التسعينيات

في عام 1989 قام الرئيس جورج بوش (الأب) بتدخل عسكري، انفرادي، في بنما.[45] إلا أن الأمر اختلف كلية عقب غزو العراق للكويت في الثاني من آب/ أغسطس من عام 1990، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية، مدعومة بتأييد من قبل الاتحاد السوفيتي أولاً وروسيا لاحقاً، وبتخويل من الأمم المتحدة، بتشكيل تحالف واسع لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد رأت في هذا التحالف مثالاً صادقاً للنظام العالمي الجديد. وكان الدور المهم الذي لعبه مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في هذا النزاع قد أعلى من شأن منظمة الأمم المتحدة.[46]

وعلى خلفية هذه الحرب، التي كانت زهيدة الكلفة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وقصيرة وبلا ضحايا أمريكيين كثيرين، تعالت الروح الوطنية في الولايات

المتحدة الأمريكية على نحو لم يسبق له مثيل منذ عام 1945. وفسر بوش هذه الحماسة الوطنية على أنها مؤشر أكيد على تحرر الشعب الأمريكي من شبح الحرب الفيتنامية، وتأكيد على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أمست تقود العالم وتحدد خصائص النظام العالمي الجديد.[47] بيد أن الولايات المتحدة عزفت عن أن تلعب دور شرطي العالم وفضلت أن تتدخل عسكرياً في بلدان أخرى، فقط، حينما يقوم أحد الأطراف بتهديد مصالحها الحيوية. وتأسيساً على هذا المنظور أكد "مبدأ باول"[48] وعمق الخطوط العريضة التي تضمنها "مبدأ واينبرجر" بشأن ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من تدخلات عسكرية. وانطلاقاً من المعاني الأخلاقية الشمولية التي سادت الخطاب السياسي المتعالي عند الحديث عن النظام العالمي الجديد، عقد الكثير من المراقبين آمالاً عريضة على أن يكون للأمم المتحدة دور أكثر فاعلية، وأن تتحقق فعلاً الأهداف التي كان هذا الخطاب السياسي يتغنى بها. من هنا، فقد كانت خيبة الأمل كبيرة جداً حينما اتخذت الولايات المتحدة، في بادئ الأمر على أدنى تقدير، موقفاً سلبياً حيال "الأزمات الإنسانية" في الصومال وهايتي وفي البلقان أيضاً.[49] فواشنطن لم تدعم اقتراحاً كان يطالب بضرورة قيام الأمم المتحدة بنشر قوات دولية تحافظ على السلام بنحو دائم في هذه المناطق من العالم.[50]

بيد أن الأمر تغير في السنوات الأولى من حكم كلنتون. وكانت بؤرة سياسته التدخلية تتمحور حول أمرين؛ الأمر الأول يكمن في قيام الأمم المتحدة بحفظ السلام "بقوة السلاح"، أي أن من حق قوات حفظ السلام الدولية أن تستخدم السلاح في تدخلاتها العسكرية الرامية إلى صد العنف والقضاء عليه. أما الأمر الثاني فكان يكمن في "التدخلات العسكرية لأسباب إنسانية".[51] ومهما تكن الحال، فالأمر البين أن إخفاق الولايات المتحدة في عملية "التدخل لأسباب إنسانية" في الصومال في عام 1993، وما رافق هذا الإخفاق من إذلال للجيش الأمريكي، وكذلك التدخل العسكري في هايتي عام 1994، في إطار الاستراتيجية الأولى الرامية إلى نشر الديمقراطية هناك، كانتا قد تركتا صدمة نفسية عميقة. وهكذا، فإذا كان التفاؤل قد عم أصحاب القرار في بادئ الأمر، إلا أن هؤلاء سرعان ما استسلموا إلى التشاؤم من هذه العمليات العسكرية فيما بعد.

وكيفما اتفق، فمنذ عام 1994 كان الحزب الجمهوري قد أمسى يشكل الأغلبية الساحقة في الكونجرس الأمريكي. من هنا، لم تكن هناك فرصة لمواصلة "التشديد على الاهتمام بمشكلات العالم ومتطلبات الاقتصاد الدولي". وهكذا لم يبق لدى كلنتون خيار آخر سوى أن يسلك سبيل العمل الانفرادي، والاستشراف العملي للأمور والمشكلات، فعلى خلفية المعارضة الشديدة الراصدة بلا رحمة أو هوادة كل زلة أو هفوة تصدر عن السلطة التنفيذية، راحت الحكومة تركز جهودها، في سياق تدخلاتها العسكرية، على تلافي كل التكاليف غير المأخوذة في الحسبان وتفادي المخاطر المفاجئة بأكبر قدر ممكن. وهكذا، وعلى خلفية الإخفاق الصريح وبناءً على الضغوط التي يمارسها الكونجرس عليه أدخل كلنتون تغييراً ملحوظاً على سياسة التدخل العسكري: فمستقبلاً لا مناص من أن تكون عمليات التدخل العسكري تحت قيادة أمريكية؛ وبهذا التغيير كانت الحكومة الأمريكية قد حطت من شأن الدور الذي تنهض به منظمة الأمم المتحدة.

على صعيد آخر، وبقدر تعلق الأمر بالمصالح الثانوية، تقرر ألا تكون هناك تدخلات عسكرية إلا إذا أثبتت الوقائع أنها أمر لا يمكن تجنبه من وجهة نظر السياسة الداخلية وبناءً على التزامات الولايات المتحدة الأمريكية نحو الدول الحليفة. وتعين، في مثل هذه الحالات، أن تكون هناك معايير صارمة لهذه التدخلات. أما إذا تعلق الأمر بمصالح حيوية، فإن الحكومة ستتخذ موقفاً حازماً وأكيداً في الدفاع عن هذه المصالح، وبمفردها إن تطلب الأمر ذلك. أما بخصوص التدخلات العسكرية التي تشرف الأمم المتحدة على قيادتها، فقد ارتأت الحكومة الأمريكية أن تتجنب المشاركة فيها إذا كانت هذه التدخلات من الكثرة بحيث تشكل عبئاً على كاهل قواتها المسلحة.[52] وهكذا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، في السنوات التالية، لم تعد العدة للعب دور قيادي في البوسنة (1995) وفي كوسوفو (1999)[53] إلا في وقت متأخر. من ناحية أخرى، كانت هناك حالات أخرى عزفت الولايات المتحدة عن لعب أي دور فيها بالكامل؛ ولعل رواندا خير مثال على ذلك. وكان هذا التوجه قد أعاق إدارة كلنتون عن المشاركة بصورة فعالة في مناقشة الترتيبات المختلفة للتدخلات التي قامت بها الأمم المتحدة في إطار حفظ السلام وفي إطار "التدخل لأسباب إنسانية" آنذاك. وعلى الصعيد نفسه، كان هذا التوجه قد عزز تركيز

الاهتمام على سيناريوهات التهديدات التي كنا قد تطرقنا إليها في سياق حديثنا عن "الأمن والاستراتيجيات الأمنية في التسعينيات"؛ فهذه التهديدات كانت تشكل خطراً يهدد مصالح حيوية من وجهة النظر الأمريكية. بيد أن هذه المصالح الحيوية كانت قد حفزت الولايات المتحدة للقيام ببضع عمليات عسكرية قصيرة الأجل: الانتقام من العمليات الإرهابية ضد السفارات الأمريكية في كينيا وتنزانيا وذلك من خلال توجيه ضربات عسكرية ضد السودان وأفغانستان (1998) والغارات الجوية العديدة والمحدودة على العراق لإجباره على نزع سلاحه.[54]

دور الأسلحة النووية في التدخلات العسكرية في التسعينيات

وحتى ذلك الحين، أي حتى عام 1991، كانت الأسلحة النووية قد لعبت في حرب الخليج الأولى أهم دور لعبته في عملية تدخل عسكري، بيد أن دورها هذا لم يكن في العمليات الحربية ذاتها، بل في الأيام السابقة على اندلاع العمليات الحربية. وكما هي العادة المتبعة، كان البنتاجون قد ناقش في هذا السياق أيضاً موضوع الخيارات النووية. بيد أن الآراء في واشنطن كانت على اتفاق تام بأن المعطيات العسكرية والسياسية تجعل من استخدام السلاح النووي أمراً مستبعداً. بيد أن هذه الحقيقة لم تمنع وزير الخارجية جيمس بيكر من أن يهدد، في سياق اجتماعه بنظيره العراقي طارق عزيز، قبل اندلاع العلميات الحربية بفترة وجيزة، باستخدام الأسلحة النووية في حالة قيام العراق باستخدام سلاحه الكيماوي أو البيولوجي. من ناحية أخرى، كان هذا التهديد قد ورد في الرسالة التي وجهها الرئيس بوش إلى صدام حسين والتي كان بيكر يزمع تسليمها إلى طارق عزيز في الاجتماع المذكور. وكان كلا السياسيين الأمريكيين على ثقة تامة بأنهما قد ردعا الدكتاتور العراقي عن التفكير باستخدام ترسانته من أسلحة الدمار الشامل في حالة شعوره بأنه صار على وشك اندحار أكيد. إلا أن ثمة تحليلات أخرى ترى أن إحجام صدام حسين عن استخدام أسلحة الدمار الشامل كان يكمن في إدراكه أن هذا الاستخدام سيعرضه، هو شخصياً، لعملية انتقامية ماحقة أو لأن السرعة التي تمت بها العمليات الحربية البرية لم تترك له أي فرصة لاستخدام هذه الأسلحة.[55]

وتأسيساً على هذه الحقيقة لا غرو ألا تكون للأسلحة النووية، لا من قريب ولا من بعيد، أي دلالة تُذكر في التدخلات العسكرية في الصومال وهايتي وفي يوغسلافيا (سابقاً). فهذه الأسلحة ما كان لها أي مسوغ، لا من حيث "الهدف الإنساني" لهذه التدخلات ولا من وجهة النظر العسكرية، ناهيك عن الحديث عن ردود الفعل السلبية التي يمكن أن تسببها هذه الأسلحة لدى الرأي العام. ومع أن الرأي السائد كان يميل إلى الاعتقاد بأن لدى يوغسلافيا سلاحاً كيماوياً على أدنى تقدير، إلا أن الخيار النووي ظل، مع هذا، غير مطروح للمناقشة قط. وهكذا، ومثلما كانت الثمانينيات من القرن العشرين، ظلت التسعينيات من ذات القرن، أيضاً، حقبة زمنية سرى فيها النظر إلى استخدام السلاح النووي في التدخلات العسكرية المختلفة على أنه "من محرمات الأمور"، هذا إذا تجاهلنا الحالة الاستثنائية التي جرى فيها التهديد باستخدام هذه الأسلحة قبل اندلاع حرب الخليج الثانية بفترة وجيزة.

التدخلات العسكرية والأسلحة النووية
في إدارة جورج بوش (الابن)

أولاً: الأمن والاستراتيجيات الأمنية في إدارة جورج بوش (الابن)

لم تطور حكومة الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) ولا إدارة بيل كلنتون "تصميماً حاسماً" شاملاً لسياسة الأمن القومي. إن السياسة الخارجية وسياسة الأمن القومي الأمريكيتين لم تتغير أسسهما تغيراً جذرياً إلا بعد الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001.

إن الهجوم على أمن الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر – وهو هجوم تضامن على خلفيته الرأي العام الدولي تضامناً عظيماً مع الولايات المتحدة الأمريكية – كان أكثر من "بيرل هاربر جديدة"؛ فقد كان هجوماً على "طريقة الحياة الأمريكية".[56] وهكذا، أعلن الرئيس الجمهوري جورج بوش (الابن) أن الولايات

المتحدة الأمريكية أصبحت، في داخل البلاد وخارجها، في حالة حرب مع الإرهاب. ومنذ ذلك الحين ترى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أنها "أمة في حالة حرب". ورأت الولايات المتحدة نفسها تواجه، لأول مرة منذ انتهاء الحرب الباردة، تهديداً يعرض وجودها للخطر. وانطلاقاً من هذا المنظور اكتسبت سياسة الأمن القومي مرة أخرى الأولوية القصوى. إن النهج القائم على التقليد الذي اتبعه ريجان؛ أعني انتهاج سياسة خارجية انفرادية ذات "ملامح إمبريالية"، وتعتمد على القوة العسكرية الأمريكية أولاً وأخيراً، كان مكلفاً مالياً ولذا فإنه كان قد أثار جدلاً واسعاً في السياسة الداخلية. إلا أن الهجوم الإرهابي كان قد منح جورج بوش الفرصة لأن يمزج هذا النهج بمكافحة الإرهاب، متخذاً من هذا المزيج الأساس الذي تقوم عليه السياسة الاستراتيجية.[57] وكانت مقولة "لن يتكرر الحادي عشر من سبتمبر أبداً" شعاراً تردده الحكومة الأمريكية بلا كلل أو ملل ليل نهار. وكما كانت الحال مع استراتيجية الردع، أمست مكافحة الإرهاب مسوغاً يبرر كل مبادرة تتخذ لتوسيع دائرة النفوذ الأمريكي. وهكذا مزجت إدارة بوش الإرهاب بصورة العدو المتمثل لها بـ"الدولة الخارجة على القانون" وبانتشار أسلحة الدمار الشامل، ورأت أن هذا النسيج هو العدو الذي يهدد أمنها. ولعل من نافلة القول التأكيد على أن عظمة المخاطر المتأتية من هذا العدو قد باتت مبرراً يضفي الشرعية على كل ما تتخذه الإدارة الأمريكية من خطوات متطرفة لمواجهته.

وهكذا صار لدى الحكومة، بعد 11 سبتمبر، تحليل جديد للتهديد الذي تتعرض له وتصور للعدو الذي يهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن الحكومة الأمريكية ظلت تتمسك بالاستراتيجية الدفاعية التي كانت لديها قبل أن تتعرض للهجوم؛ فقد واصلت العمل بالأهداف التي تضمنتها الاستراتيجية الدفاعية المعلنة على هيئة المراجعة الدفاعية الدورية. وحينما نُشرت في 30 أيلول/ سبتمبر 2001 هذه المراجعة، ما كان هناك بدٌّ من النظر إليها على خلفية مكافحة الإرهاب. ولا شك أن هذه الخلفية قد سهلت، سياسياً، تنفيذ ما ورد في هذه الوثيقة. من ناحية أخرى، كان قد أصبح بوسع حكومة بوش أن تستخدم "الحرب على الإرهاب" ذريعة لرفع النفقات العسكرية إلى أعلى مستوى بلغته منذ نهاية الحرب الباردة.[58]

وكانت وثيقة المراجعة العامة للاستراتيجية الدفاعية قد أكدت على ضرورة نشر قواعد ومعاقل للقوات الأمريكية على المستوى العالمي، وعلى أهمية اعتماد السياسة الدفاعية على "نموذج يناسب القدرات العسكرية الأمريكية"، والتخلي تماماً عن نموذج "التحرك عند الخطر والتهديد"، الذي كان معمولاً به حتى ذلك الحين؛ فالهجمات الإرهابية أكدت، بحسب الرأي الذي أعربت عنه وثيقة المراجعة العامة للاستراتيجية الدفاعية، صحة الاعتقاد بوجود "تهديد وشيك الوقوع، تهديد واقع لا محالة"؛ فالعالم بعد انتهاء الحرب الباردة لم يعد يواجه التهديدات المتعارف عليها، بل صار معرضاً لأن يؤخذ على حين غرة وأمسى يتصف بالاضطراب وعدم الاستقرار. من هنا، يجدر بالقوات المسلحة أن تكون جاهزة لا لمواجهة الإرهاب فحسب، بل وللتعامل مع كافة التهديدات الجديدة التي لا يمكن تحديد صفتها مسبقاً. ومهما تكن الحال، فالأمر البين أن إدارة حربين إقليميتين في آن معاً (جرى التفكير باحتمال خوضهما في العراق وكوريا الشمالية على وجه الخصوص) لم يعد الموضوع الذي تدور حوله وثيقة المراجعة العامة للاستراتيجية الدفاعية المعدَّة عام 2001، والتي يمكن أن تعتبر من حيث المنظور العام استمراراً لاستراتيجية الدفاع المعتمدة من قبل حكومة بوش (الأب) وحكومة كلنتون، وليس تراجعاً كلياً عنها. فكل ما في الأمر أن وثيقة الدفاع التي تعود إلى عام 2001 أكدت أنه ينبغي للقوات المسلحة أن تطور قدراتها، بحيث تكون قادرة على الرد بسرعة وبالمرونة المطلوبة على مستوى العالم أجمع متغلبة على كافة المعضلات الجغرافية، ومذللة كافة المشكلات العملياتية.

بيد أن هذا كله لا يجوز أن يحجب عن ناظرينا أن "سيناريو الحرب على جبهتين" قد ظل، ضمنياً، الأساس الذي يحدد عملياً القدرات التي ينبغي للقوات المسلحة أن تتمتع بها. وفي الواقع ما كان المقصود بالقدرات عدد القوات المسلحة بالضرورة، بل المقصود في المقام الأول، تحديث هذه القوات تكنولوجياً، وضرورة أن تتوافر لديها صيغ تدخل عسكري متطورة وهياكل تنظيمية أكثر تقدماً.[59] أضف إلى هذا كله أن الاستراتيجية الدفاعية لعام 2001 في تلك الوثيقة قد كانت أكثر طموحاً من سابقتها؛ وذلك لأن هدفها لم يعد يكمن في تحقيق "الانتصار الحاسم" في "الحرب على جبهتين" فحسب، بل صار

يكمن، أيضاً، في تغيير الأنظمة الحاكمة وفي احتلال طويل المدى للأراضي الأجنبية. وكانت الهجمات الإرهابية قد دفعت وزارة الدفاع الأمريكية لتشكيل قوة مهام مشتركة، كقوة عسكرية قادرة على التدخل، بلا تحضيرات كبيرة، وبسرعة فائقة ومرونة كبيرة لتحقيق هذه الأهداف، كما صار "أمن الوطن" من جملة أولويات وزارة الدفاع.[60]

أما وثيقة المراجعة العامة للاستراتيجية الدفاعية التي تم إقرارها في شباط/ فبراير 2006، فإنها، بحسب ما أعلنته البنتاجون، لا تشكل بالضرورة تحولاً جذرياً في التوجهات السياسية الدفاعية، بل هي تجسد، على نحو ما، استمراراً للجهود المبذولة للتكيف مع التحديات التي أمست تواجهها الولايات المتحدة على المستوى العالمي عقب 11 سبتمبر، وتسعى للحفاظ على تفوق الولايات المتحدة في حربها الطويلة ضد الإرهاب. ومن هنا زاد اهتمام البنتاجون بتطوير القدرات القتالية للقوات الأمريكية وجعلها تتمتع بمرونة أكبر.[61]

وفي أحاديث كثيرة للرئيس بوش، كان قد نوه عقب 11 سبتمبر، بأسس "مبدأ بوش" الجديد، وهو المبدأ الذي جرى عرضه بإسهاب في 20 أيلول/ سبتمبر 2002، ضمن "استراتيجية الأمن القومي" National Security Strategy.[62] وعلاوة على العناصر الخاصة بمتطلبات القوة السياسية والقدرات العسكرية اشتملت "استراتيجية الأمن القومي"، مثلها في ذلك مثل كافة الوثائق الأمريكية الخاصة بالأطر التنظيمية للأمن القومي، على فقرات مستقاة من مفاهيم الفكر الليبرالي ومن قاموس المثل العليا. فإلى جانب أمور أخرى، تطرقت استراتيجية الأمن القومي، أيضاً، إلى تعميم اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية والدعوة إلى الديمقراطية (في الشرقين الأدنى والأوسط على وجه الخصوص) وضرورة تسوية النزاعات بالطرق السلمية وتعزيز متطلبات التنمية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان واستعداد الولايات المتحدة الأمريكية لدعم المؤسسات الدولية والتعاون مع الدول الحليفة والصديقة. بيد أن على هؤلاء جميعاً أن يقدموا خدماتهم لدعم "الرؤية الإمبريالية الجديدة"[63] المتسترة خلف استراتيجية الأمن القومي وأن يكونوا عوناً للولايات المتحدة الأمريكية في مساعيها الرامية إلى استخدام

قوتها لإعادة تشكيل العالم، بمفردها وبلا منافس ينازعها، تشكيلاً يخدم مصالحها الوطنية ويلبي متطلبات أمنها القومي.[64]

وهكذا، ازداد دور القوات المسلحة كأداة لتنفيذ سياسة الأمن القومي والسياسة الخارجية. وإلى جانب أسباب أخرى، تعززت هذه التوجهات وازدادت فاعلية من خلال الدور المؤثر الذي لعبه بعض المحافظين الجدد المشاركين في الحكومة الأمريكية؛ فهؤلاء المحافظون الجدد، الذين كان بعضهم قد تقلد مناصب رفيعة في إدارة ريجان، ازدادوا قوة وتأثيراً عقب أحداث 11 سبتمبر، فقد دأبوا على موافاة بوش، باستمرار، بوثائق تشتمل على تصوراتهم السياسية في المقام الأول. وكانوا يعيدون كتابة هذه الوثائق ويكررون استنساخها بلا انقطاع وكأنهم يكتبون على ورق الكربون. وهكذا، حددت هذه الأطراف فحوى الخطاب السياسي الذي ساد الساحة الأمريكية عقب 11 سبتمبر. وكانت استراتيجية الأمن القومي قد تضمنت الكثير من التصورات التي يدعو إليها مشروع المحافظين الجدد، بما في ذلك "مبدأ الحرب الوقائية".[65]

وكانت استراتيجية الأمن القومي قد حلت محل تلك الاستراتيجية التي كانت تنطلق، في تحليلها للتهديدات، من الردع النووي ومن الردع المتفق على تطبيقه عندما تكون الولايات المتحدة "قاب قوسين أو أدنى من تعرضها لهجوم مباشر"، ومن الردع القائم على فكرة الاستراتيجية الهجومية. وهكذا، سوغت الاستراتيجية الجديدة إعادة هيكلة القوات العسكرية والأجهزة المخابراتية و"الأمن الوطني". وكانت استراتيجية الأمن القومي ترى أن الإرهاب وقيام "الدول الخارجة على القانون" (العراق وإيران وكوريا الشمالية) بتزويد الإرهابيين بأسلحة الدمار الشامل يشكلان أكبر المخاطر التي تحف بالولايات المتحدة الأمريكية. ولمواجهة هذه المخاطر يتعين التصرف وفق المبدأ القائل بأن " كل الجهود التي نبذلها للوصول بدفاعنا إلى أحسن حال ممكن، جهود خيرة بلا أدنى شك" وتتسق مع حق الدفاع عن النفس. وذهبت هذه الاستراتيجية إلى مدى أبعد فأكدت أن من حق الولايات المتحدة أن تشن هجوماً إحباطياً preemptive، بل إن حقها يجيز لها أن تشن هجوماً وقائياً preventive وعلى نحو انفرادي إن تطلب الأمر

ذلـك.[66] وتـشكل العمليـات العـسكرية التقليديـة والـدفاعات الـصاروخية والمعـدات الإلكترونية والأسلحة النووية الـمَعين الذي ستختار منـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الوسائل المناسبة للتعامل مع ما تواجه من تهديـدات وأزمـات. وبـما أن فاعليـة الأسـلحة التقليدية في تعاظم مستمر، فإن هذه الاستراتيجية ترى أن حاجتهـا إلى الأسـلحة النوويـة ستكون أدنى بكثير مقارنة بما كان يحتاجه المرء منها في الأزمنة السابقة، فالترسـانة الفعالـة التـي تطلعـت إليهـا هـذه الاسـتراتيجية كانـت تـشتمل عـلى 2500 رأس نـووي. إلا أن الوظائف التي يفترض بهذه الرؤوس أن تكون قادرة على النهوض بها، كانت أكثـر تفاوتـاً من السابق، كما سنبين في مكان آخر من هذه الدراسة.

والأمر الذي لا خلاف عليه أن الولايات المتحدة كانت دائماً وأبـداً تريـد لنفـسها أن تكون هي وحدها صاحبة المبادأة في شن هجوم عسكري. ولعل من نافلـة القـول التأكيـد هنا على أنها قد كانت، من حين لآخر، فعلاً صاحبة المبادرة في شـن الهجـمات العـسكرية. والتحول الجذري في الوثيقة يكمن في أنها قد بينت بجلاء أن التدخل العـسكري الوقـائي قد اكتسب لأول مرة صـفة مبـدأ سـاري المفعـول في اسـتراتيجية أمريكيـة تخـص الأمـن القومي.[67] وكان نقاد هذه الاستراتيجية يشيرون إلى أن "مبدأ الهجوم الوقائي" لا يتفق مع القانون الدولي مطلقاً،[68] ويفسر حق الدفاع عن النفس تفسيراً أوسع ممـا يقـصده القـانون الدولي (في مادته 51، من ميثاق الأمم المتحدة) وأنه، علاوة عـلى هـذا وذاك، لا يحـترم مـا للدول من سيادة على ترابها الوطني.[69] ولم تظهر هذه الاختراقات للقانون الدولي ولسيادة الدول الأجنبية بوضوح؛ وذلك لأن الاستخدام غير الواضـح للمـصطلحين "إحبـاطي" preemption و"وقـائي" to prevent مـن ناحيـة، والتأكيـدات التمويهيـة الـواردة في استراتيجية الأمن القومي، والتصريحات التبريرية الصادرة عن أعضاء الحكومة من ناحيـة أخرى، قد ذرت الرماد في العيون وحجبت عن الكثيرين إدراك مغزى التفسير الأمريكـي للقانون الدولي.[70] وتحققت مخاوف الكثير من المعارضين للـنهج الأمريكـي حيـنما غـزت الولايات المتحدة العراق، فهذه الحرب كانـت أول حـرب تـدور رحاهـا في إطـار "مبـدأ الحرب الوقائية".

والملاحظ أن استراتيجية الأمن القومي الجديدة، المعلنة في آذار/ مارس 2006، قد منحت المسائل العسكرية مساحة أقل بكثير من المساحة التي كانت تحظى بها هذه المسائل في الأزمنة السابقة وأن موضوع الحرب الوقائية قد جرى الحديث عنه بعبارات متحفظة جداً. بيد أن تحليل التهديدات وتعيين مصادر هذه التهديدات لم يطرأ عليه أي تغيير، كما ظلت الحكومة متمسكة بخيار الحرب الوقائية.[71]

ثانياً: التدخلات العسكرية في حقبة إدارة جورج بوش (الابن)

عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تركزت سياسة التدخلات العسكرية الأمريكية بالكامل على "شن حرب على الإرهاب" في العالم أجمع. وكان الكونجرس قد منح الرئيس، على نحو منقطع النظير، كافة الصلاحيات الضرورية لاستخدام القوة العسكرية.[72] على صعيد آخر، كان قرارا الأمم المتحدة 1368 و1373[73] قد أكدا، إلى جانب أمور أخرى، حق الدفاع عن النفس وناشدا المجتمع الدولي تقديم العون في الحرب على الإرهاب. من ناحية أخرى، كان حلف شمال الأطلسي قد عمل، لأول مرة، بمنطوق المادة الخامسة من ميثاق الحلف، وأعلن مساندته الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب.[74] ومعنى هذا كله أن الولايات المتحدة قد حظيت، للوهلة الأولى على أدنى تقدير، بتأييد واسع في حربها على الإرهاب. إلا أن هذه الحقيقة لم تمنع بوش من أن يؤكد، على نحو لا لبس فيه، أنه على أتم استعداد لأن يواصل هذه الحرب بشكل انفرادي، إن تطلب الأمر ذلك، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل أي قيود تحد من حريتها على الحركة.[75] وتبلورت عقب الحادي عشر من سبتمبر صيغة جديدة من صيغ التدخل العسكري، تجسدت من خلال "تحالفات مرنة"، أي تحالفات تضم دولاً تساند الولايات المتحدة الأمريكية، وليس بالضرورة أن تكون هذه الدول مرتبطة معها باتفاقية ملزمة، بل لأن هذه الدول ارتأت أن تساند الولايات المتحدة على نحو آني وفي حرب معينة لا غير؛[76] ففي عمليات التدخل العسكري اللاحقة استغنت الولايات المتحدة الأمريكية عن الحصول على قرار من الأمم المتحدة يضفي الشرعية على هذه التدخلات؛ ومهما تكن الحال، فإن القوات المتحالفة كانت تحت قيادة أمريكية.

وكان بوش قد أعلن في 20 أيلول/ سبتمبر 2001، أن نظام طالبان في أفغانستان هو المحطة الأولى "للحرب الطويلة على الإرهاب وعلى الدول التي تساند الإرهاب"، وذلك لأن هذا النظام يؤوي أسامة بن لادن ويقدم له ولتنظيمه المسمى "القاعدة" الدعم والمساندة.[77] وكانت قيادة طالبان قد رفضت الانصياع إلى الإنذار الذي وجهته إليها الحكومة الأمريكية والمطالب بمنع كافة نشاطات تنظيم القاعدة وتسليم قيادته إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا، اندلعت يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2002 حرب دامت خمسة أسابيع فقط. وكانت الولايات المتحدة قد شنت هذه الحرب بمساعدة من بعض دول حلف شمال الأطلسي وبعون واسع قدمته "الدول المتحالفة طواعية"، ولكن بلا تخويل صريح من الأمم المتحدة.[78] ومع أن أسامة بن لادن قد أفلح في التخلص من قبضة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من النقد الذي وجهته أطراف عديدة للطريقة التي أدارت بها الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحرب، فإن واشنطن خرجت من هذه الحرب بمعنويات عالية. بيد أن حالة عدم الاستقرار التي اجتاحت البلاد عقب تغيير نظام طالبان ومواصلة قوات حلف شمال الأطلسي انتشارها هناك إلى اليوم الراهن، قد شكّل ولايزال يشكل اختباراً قاسياً لقوة الإدارة الأمريكية على الصبر وتحمل الأعباء.[79]

وبسبب الضغوط التي مارسها المحافظون الجدد، الذين رأوا أن فرصتهم قد آن أوانها الآن، وأنهم صاروا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق الهدف الذي كانوا يتطلعون إليه منذ أمد طويل؛ وهو تغيير نظام الحكم في بغداد، شكل العراق في النقاش الذي دار في اجتماع مجلس الأمن القومي المنعقد عقب 11 سبتمبر مباشرة، الهدف الأول الذي يُفترض أن تشن عليه الحرب المرتقبة. بيد أن أصحاب الشأن فضلوا أن تكون أفغانستان هي البداية؛ وذلك لاعتقادهم أن من السهولة بمكان إقامة صلة وصل بين أفغانستان والهجمات الإرهابية. بيد أن اختيار أفغانستان كهدف للحرب القادمة، لا يعني قط أن أنظار الولايات المتحدة الأمريكية قد تحولت عن العراق في ذلك الحين، فهي واصلت استهداف العراق ومضت قدماً في اتخاذ التدابير العسكرية والمخابراتية الضرورية لشن حرب عليه في ذلك الوقت المبكر، أعني 11 سبتمبر 2001.[80]

وتأسيساً على إعلانها أنها عاقدة العزم على مكافحة "محور الشر"، ركزت الحكومة الأمريكية، في كانون الثاني/ يناير 2002، جهودها المبذولة لمكافحة الإرهاب، على الحيلولة دون قيام "الدول الخارجة على القانون" (العراق وإيران وكوريا الشمالية) بتزويد بعض الإرهابيين بأسلحة الدمار الشامل. وفي الواقع، لم يعلن بوش فحوى السياسة التي يزمع انتهاجها، فعلاً، حيال العراق إلا يوم 12 أيلول/ سبتمبر 2002، أي بعد احتدام الجدل بين أوساط الرأي العالم في صيف عام 2002، وكان هذا الإعلان قد جاء في سياق الخطاب الذي ألقاه بوش في رحاب الأمم المتحدة. وكان بوش قد ناشد الأمم المتحدة، في خطابه هذا، أن تتخذ قراراً حازماً حيال العراق. ولم تخيب الأمم المتحدة طلب بوش؛ إذ إنها استجابت لطلبه هذا بعد مفاوضات صعبة.[81] فاتخذ مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 قراره رقم 1441 القاضي بضرورة أن يلتزم العراق التزاماً تاماً بشروط نزع السلاح، وأن يرد على نحو صريح لا لبس فيه على كافة الأسئلة العالقة، وأن يسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة النووية بالدخول إلى كافة المواقع التي يريدون تفتيشها. وكان القرار قد هدد العراق "بأوخم النتائج" في حالة عدم انصياعه لما هو مطلوب منه تنفيذه.[82] وإذا كان مفتشو الوكالة الدولية للطاقة النووية قد أعربوا، في بادئ الأمر، عن شكواهم من تقاعس الطرف العراقي عن التعاون معهم، إلا أنهم أشاروا إلى أن الطرف العراقي صار يبدي تجاوباً متزايداً مع كل حملة تفتيش يقومون بها. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تجاهلت التحسن الذي طرأ على الموقف العراقي، وراحت تفسر مناحي القصور المتبقية على أنها خرق عظيم للقرار الدولي. وكانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإسبانيا وبلغاريا قد سحبت مشروع قرار ثانٍ كانت هذه الدول قد قدمته إلى مجلس الأمن الدولي في شتاء عام 2003، وذلك لأن المفاوضات بشأنه أكدت أنه لن يحظى بموافقة الأغلبية في المجلس.[83] وكبديل عن هذا القرار، شنت الولايات المتحدة الأمريكية، بالقوة العسكرية المكونة من "الدول المتحالفة طواعية"، الحرب على العراق في 20 آذار/ مارس من عام 2003، ورسمياً "انتهت" هذه الحرب في 1 أيار/ مايو من نفس العام.

وكما هو الحال مع التدخلات العسكرية في أفغانستان وكوسوفو والبوسنة، وفي العراق في عام 1991، كانت الحرب على العراق، من وجهة نظر الولايات المتحدة

الأمريكية، في هذه المرة أيضاً، مكللة بالنصر وزهيدة الكلفة نسبياً وشاهداً بيناً على التفوق العسكري الأمريكي. بيد أن إدارة بوش رفضت، حتى ذلك الحين، أن تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية ببذل جهود طويلة الأجل في عمليات إعادة "تأسيس الدول". من هنا، فقد أهملت الإدارة الأمريكية إهمالاً لا يُغتفر وضع خطة محكمة للتعامل مع المعضلات التي ستطفو على السطح [في العراق] في الزمن التالي على انتهاء الحرب. وكان هذا الإهمال قد تسبب في اندلاع مشكلات عظيمة الأهمية وتداعيات خطيرة التأثير عقب توقف العمليات العسكرية الفعلية. وسواء تعلق الأمر بالسياسة الداخلية أو بالسياسة الخارجية، فإن الأمر البين أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال، حتى هذا اليوم، تئن تحت وطأة النتائج الكثيرة التي أفرزتها أول حربٍ شنتها في إطار "مبدأ الهجوم الوقائي". وتعين عليها أن تعترف حتى ببطلان الأكذوبة التي سوغت شن الحرب؛ أكذوبة امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل. ومهما تكن الحال، فالأمر البين أن هذا البلد - الذي صار ليس حقلاً لتطبيق الديمقراطية فحسب بل وموطناً لفوضى تتسم بملامح الحرب الأهلية وساحة حرب أيضاً يُقتل فيها يومياً جنود أمريكيون - قد آل بفعل الحرب إلى ما آل إليه؛ ميدان يتجمع فيه الإرهابيون الذين يهددون أمن الولايات المتحدة الأمريكية، فالعراق لم يكن قبل هذه الحرب مأوى للإرهابيين.[84]

ثالثاً: المبدأ النووي الجديد

تأخذ استراتيجية الأمن القومي في الاعتبار كافة القدرات العسكرية التي تتوافر لدى الولايات المتحدة الأمريكية. فالأسلحة النووية تشكل مع الأسلحة التقليدية الهجومية "الثلاثي" الجديد الذي يشتمل، علاوة على الدفاعات الصاروخية، على بنى تحتية عسكرية متينة من حيث أسسها ومرنة من حيث تكيفها واستجابتها. وكانت الوثيقة الجديدة لاستراتيجية الأمن القومي عام 2006 قد أكدت هذه الأفكار وصادقت على هذه المعطيات.[85] بيد أنها تطلعت، بالنسبة للأسلحة النووية، بحماس بيِّن، إلى ضرورة تعديل المبدأ القائم، علماً بأن هذا المبدأ كان قد خضع إلى مراجعة أولية في وقت سابق، أعني في سياق "مراجعة الوضع النووي" Nuclear Posture Review في عام 2002.[86]

وكانت الوثيقة قد استقت من إدارة كلنتون مهام ردع وإحباط الهجمات التي تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل، وقائمة بشأن الأهداف المحتملة التي يمكن أن تهدد الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتضمنت هذه القائمة كلاً من كوريا الشمالية وإيران والعراق وسوريا وليبيا. وذهبت وثيقة "مراجعة الوضع النووي" لعام 2002 إلى أبعد من هذا؛ فوسعت نطاق المهام الواجب النهوض بها لتشتمل على "مجالات تهديد أخرى"، مشيرة بذلك صراحة إلى غارات يستخدم فيها العدو أسلحة تقليدية وكيماوية وبيولوجية أيضاً وإلى "تطورات عسكرية مفاجئة".[87] وكانت المحطة التالية في الجهود المبذولة لصياغة المبدأ النووي الجديد قد تبلورت من خلال التصديق على "التعليمات الرئاسية بشأن الأمن القومي" National Security Presidential Directive، المسماة اختصاراً NSPD 17. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصديق كاد يتزامن مع الإعلان عن استراتيجية الأمن القومي. وبالنسبة للقوات العسكرية المختصة باستخدام الأسلحة النووية انعكست الخطة العملياتية للوهلة الأولى في "خطة القيادة الموحدة" Unified Command Plan التي تعود إلى كانون الثاني/ يناير 2003 وفي "الخطة العملياتية" Operation Plan 8044 التي تعود إلى خريف نفس العام. وكانت "سياسة استخدام الأسلحة النووية" Nuclear Weapons Policy التي صادق عليها وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في نيسان/ إبريل 2003 قد جمعت في وثيقة واحدة الوظائف التي ينبغي للأسلحة النووية النهوض بها، بحسب ما ارتأته كل من "استراتيجية الأمن القومي" و"مراجعة الوضع النووي". بيد أن ثمة تغييرين أدخلا على "الخطة العملياتية 8044" OPLAN 8044 كان لهما، للوهلة الأولى، دور أولاً: في توسيع محيط سيناريوهات استخدام الأسلحة النووية (كما هو بين من مراجعة الخطة العملياتية في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2004)، وثانياً: في دمج العمليات العسكرية النووية والتقليدية، بعضها ببعض (كما أقرت ذلك مراجعة الخطة العملياتية في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2005)، فبهذه التغييرات طور البنتاجون مبدأه النووي الجديد؛ وبالتالي راح المخططون يثبتون بالتفصيل التوجهات الجديدة، بدءاً بالأهداف الاستراتيجية الجديدة وانتهاءً بصيغ الاستخدام المعدلة.[88]

وكانت القيادة العسكرية قد أدرجت أوامرها بضرورة تطبيق التوجهات الجديدة في المشروع الأولي المنشور في ربيع عام 2005 تحت عنوان "مبدأ العمليات النووية المشتركة" Doctrine for Joint Nuclear Operations.[89] وكانت هذه الوثيقة المفصلة بنحو واسع تهدف إلى تمكين كافة ضباط القوات المسلحة الأمريكية، وليس فقط الخبراء المختصين، على نحو مباشر باستخدام الأسلحة النووية، من التعرف على أسس السياسة المتحكمة في استخدام السلاح النووي والاستراتيجية النووية والترتيبات الخاصة باستخدام هذه الأسلحة.

وتبدأ الوثيقة باستعراض المبادئ العامة لدور الأسلحة في مجمل السياسات الأمريكية الخاصة بالأمن القومي والدفاع، أي الخاصة بالسياسات المؤكدة والمنفذة لما جاء في وثيقتي المراجعة العامة للسياسة الدفاعية واستراتيجية الأمن القومي، فتقول إن الإعلان عن هذه المبادئ ينطوي على تأكيد واضح على أن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بالكامل بالمحافظة على أمن الحلفاء والأصدقاء، ومنع الأعداء من انتهاج مشاريع وعلميات تهدد المصالح الأمريكية أو مصالح حلفائها وأصدقائها، وردع المعتدين، وأن الولايات المتحدة ستنتصر على كل عدو لا يرتدع (الفصل الأول من الوثيقة).

بعد ذلك تتطرق الوثيقة إلى توصيف تسلسل الأوامر العسكرية، وتشير إلى أن طلب استخدام السلاح النووي من اختصاص القائد العسكري المسؤول عن الجبهة المعنية. وبوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة، يتلقى الرئيس التوصية باستخدام السلاح النووي من قبل وزير الدفاع ورئيس أركان القوات المشتركة والقادة الميدانيين (أي القادة المسؤولين عن تنفيذ العمليات العسكرية في الجبهات المعنية) والدول الحليفة. وبدءاً من الرئيس تأخذ الأوامر مجراها فتصل، عبر وزير الدفاع، إلى القادة الميدانيين مباشرة. وقد يتوافر هؤلاء القادة على السيطرة العملياتية الخاصة باستخدام الأسلحة النووية في الميادين التي تخضع لإمرتهم؛ علماً أن بالإمكان تزويد هؤلاء القادة بنظم إضافية. وفيما خلا هذه الحالة، فإن قائد القيادة الاستراتيجية الأمريكية US Strategy

Command هو الذي يدير العمليات النووية المقرر انتهاجها في سياق التدخلات العسكرية (II-2).*

وبقدر تعلق الأمر بالخطة التفصيلية والمرنة للأهداف تختار القيادة الاستراتيجية أهدافاً تتماشى مع الأهداف الوطنية العامة ومع وجهة نظر القائد الميداني. وعند اختيار الأهداف يمكن أن تنشأ أولويات مختلفة وذلك بحسب تقييم مدى أهمية الهدف المعني بالنسبة للأساس الذي تقوم عليه قوة العدو المحتمل. وتشتمل هذه الأهداف، على سبيل المثال لا الحصر، القوات المسلحة والهياكل التحتية والأجهزة ذات الأهمية في تقديم الدعم السياسي (III-4/5)، ومن ثم توزَّع القوات المتاحة على هذه المهام. بهذا النحو ينشأ "خزين" من الخطط القتالية النووية لكافة مناحي الصراعات المحتملة، علماً بأن الخطة "المعنية" يمكن أن يجري تعديلها في لحظة اتخاذ القرار تعديلاً يضمن تكيفها مع التطور الذي طرأ على خصائص الصراع المعني (II-7)، وتراعي هذه الخطط، دائماً، ضرورة خفض "الأضرار غير المستهدفة" إلى أدنى قدر ممكن (II-7).

والأمر المهم هنا هو السؤال عن ماهية الأهداف التي يراد تحقيقها من خلال استخدام السلاح النووي، ومن هو الطرف الذي تصوب عليه هذه الأسلحة عند اندلاع نزاع في إقليم من أقاليم العالم، وفي سياق تدخل عسكري ما كان مقرراً استخدام السلاح النووي فيه أصلاً. تذكر الوثيقة في هذا السياق «عدداً من منظمات غير حكومية (إرهابية وإجرامية) وحوالي ثلاثين دولة تمتلك أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك العديد من الدول الإقليمية» (علماً بأن صفة "الإقليمية" قد حلت، في صيغة الوثيقة المعلنة في آذار/ مارس، محل صفة "المارقة" rogue المستخدمة سابقاً؛ وجرى استبدال هذا المصطلح؛ وذلك لأن المصطلح الجديد لا ينطوي على العدوانية التي ينطوي عليها المصطلح الآخر من ناحية، ولأنه يتيح قدراً من المرونة في تحديد صفة العدو)؛ بالإضافة إلى هذا وذاك، تشير الوثيقة صراحة إلى احتمال تحقق هجوم

* الأرقام اللاتينية والعربية الموضوعة بين قوسين تشير في هذا الموضع وفي الفقرات التالية إلى ترقيم العناوين الواردة في وثيقة "مبدأ العمليات النووية المشتركة". (المترجم)

إرهابي تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل (III-1). ومع أن مؤلفي الوثيقة لا يشرحون في أي سطر من سطور الوثيقة ما يقصدونه بالضبط حينما يشيرون إلى أن "عديداً" من الأطراف الإرهابية تشكل أهدافاً محتملة للاستخدام التكتيكي للأسلحة النووية، إلا أنهم، مع هذا، لا ينفون احتمال هذا الاستخدام قطعاً. أما بشأن حديث الوثيقة عن وجود حوالي "ثلاثين" دولة تمتلك أسلحة الدمار الشامل في اليوم الراهن، فلا مراء في أننا هنا إزاء مبالغة غاية في الإفراط (وذلك لأن عدد هذه الأطراف أدنى من 20 دولة وفق أغلب الاحتمالات). إن الحديث عن "ثلاثين" أمر مقصود بكل تأكيد، أي أنه يريد عن قصد تضخيم التهديد الذي تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية فعلاً، وذلك لأن هذا التضخيم سيقنع أصحاب الشأن بأنه لاتزال ثمة حاجة كبيرة إلى الخيارات النووية الإقليمية.[90]

ويزيد "مبدأ المستقبل المجهول" رقعة الاستخدامات المحتملة اتساعاً: فهذه الاستخدامات لا يجوز أن تتركز فقط على المخاطر القائمة حاضراً والمتوقعة مستقبلاً، بل ينبغي أن تغطي أيضاً المخاطر المستقبلية «التي لا تشكل في الوقت الحاضر محور سيناريوهات لحروب محتملة ستلوح في الأفق مستقبلاً». فالقوات المسلحة ينبغي ألا تكون على أهبة الاستعداد لاستخدام الخيارات النووية في مواجهة كل الاحتمالات فحسب، بل وأن تكون قادرة أيضاً على ترك كل المعادين يدركون عن كثب إصرارها الأكيد على ردعهم والانتصار عليهم.

ويؤكد المبدأ أن ثمة سبعة سيناريوهات، على أدنى تقدير، لحروب إقليمية يمكن للسلاح النووي الأمريكي أن يكون عظيم النفع فيها (III-2):

- فيمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدم السلاح النووي للرد على هجوم بأسلحة الدمار الشامل تتعرض له قوات أمريكية أو قوات متعددة الجنسيات أو قوات حليفة أو السكان المدنيون، أو للرد على عدو يخطط لهجوم من هذا القبيل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوثيقة لا تتحدث، على نحو دقيق، عن أهمية الوصول إلى تقدير أكيد بشأن نية العدو الحقيقية؛ والأمر المثير للقلق أن الوثيقة لا تبرر استخدام

السلاح النووي من خلال وجود "هجوم وشيك واقع لا محالة"، وإنما تبرر هذا الاستخدام من خلال مصطلح غامض وغير محدد؛ فتتحدث عن وجود "نية" عدوانية فقط.

- وفي حالة وجود "هجوم وشيك واقع لا محالة" سيستخدم فيه العدو ترسانته من الأسلحة البيولوجية، فعندئذ يمكن للأسلحة النووية أن تكون الوسيلة الوحيدة لتدمير أسلحة العدو تدميراً كاملاً. بيد أن وجود هجوم من هذا القبيل أمر أنكره قادة عسكريون أمريكيون يتمتعون بمنزلة رفيعة، فقد أنكر وجوده، على سبيل المثال لا الحصر، قائد القوات الجوية في حرب الخليج عام 1991 الجنرال هورنر Horner وقائدا القوات النووية الأمريكية، سابقاً، باتلر Butler وهابجير Habgier.[91]

- كما يمكن استخدام السلاح النووي لتدمير ما لدى العدو من منشآت تنتج أسلحة الدمار الشامل ومخازن تستودع فيها هذه الأسلحة وما يتصل بهذه وتلك من هياكل قيادية؛ بيد أن الجنرالات المذكورين آنفاً أبدوا اعتراضهم على هذه الاستخدامات أيضاً.

وإذا كانت هذه السيناريوهات لاستخدام السلاح النووي على علاقة بأسلحة دمار بحوزة طرف معادٍ، فإن ثلاثة من الخيارات الأربعة التالية لا علاقة لها بهذه السيناريوهات أساساً:

- فالأسلحة النووية تعتبر وسيلة «لمواجهة احتمال تفوق قوات العدو التقليدية»، أي عندما تكون هناك بوادر تشير إلى أن الوضع العسكري في ميدان القتال يمكن أن يكون في غير صالح الجيش الأمريكي (لاحظ أن الوثيقة تتحدث عن استخدام السلاح النووي في الحالات التي يُحتمل فيها أن يكون الوضع العسكري في غير صالح الجيش الأمريكي وليس في حالة تحقق هذا الوضع فعلاً). ففي هذه الحالة، من حق القائد العسكري الأمريكي أن يطالب بالسماح له باستخدام السلاح النووي وأن القيادة السياسية ملزمة بدراسة طلبه على نحو جديٍّ. والهدف من استخدام السلاح

النووي هو تدمير ما لدى العدو من قوات خفيفة الحركة والمواقع التي يتم فيها حشد القوات المعادية[92] (وللوقوف على مغزى هذه الاستخدامات ما على المرء سوى أن يقارنها بتحريم استخدام الأسلحة النووية عندما مرت القاعدة الأمريكية كهه سان Khe San، بظروف حرجة للغاية إبان قيام العدو بمحاصرتها على نحو محكم في الحرب الفيتنامية).

- ويمكن استخدام السلاح النووي حينما تكون هناك قناعة بأن استخدامه سيحقق النصر السريع وسيضمن انتهاء الحرب بحسب الشروط التي تحددها الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا تُلغَى، تخطيطياً، الحدود المتحكمة في استخدام السلاح النووي. فانطلاقاً من هذا السيناريو يمكن، في الواقع، تبرير استخدام السلاح النووي في كل حرب تقليدية لا تفلح فيها الغارات الأولى للقوات الأمريكية في تحقيق النصر السريع الذي تحقق في حربي الخليج على سبيل المثال.

- ويخطئ من يعتقد أن الاستخدام أعلاه هو آخر ما في جعبة مؤلفي الوثيقة من استخدامات: فبحسب وجهة نظر الوثيقة يمكن استخدام الأسلحة النووية «لضمان الانتصار في العمليات التي تديرها القوات الأمريكية، وفي العمليات التي تنهض بها القوات المتعددة الجنسيات»؛ ومعنى هذه التوجهات أن كل تفوق عسكري، يمكن تحقيقه من خلال استخدام الأسلحة النووية في الحرب المحتدمة، قد صار مبرراً كافياً لاستخدام هذا السلاح. وبهذه الفقرة أعدت الوثيقة العدة الكاملة لتحويل الأسلحة النووية من أسلحة كان التفكير في استخدامها من محرمات الأمور إلى أسلحة صار التفكير في استخدامها لا يختلف مطلقاً عن التفكير في استخدام الأسلحة التقليدية.

- ويناقش السيناريو الأخير استخدام السلاح النووي لإظهار قوة الولايات المتحدة الأمريكية ومنعتها وقدرتها على ردع الأعداء من التفكير في استخدام أسلحة الدمار الشامل. والأمر البين هنا أن الوثيقة لا تتحدث في هذا السياق عن وجود نية لدى العدو لاستخدام أسلحة الدمار الشامل ولا عن وجود هجوم وشيك واقع لا محالة

سيستخدم فيه العدو هذه الأسلحة، بل تتحدث عن احتمال غامض غير محدد. وربما تجدر الإشارة هنا إلى أن المسؤولين كانوا قد ناقشوا اقتراحاً تقدم به بضعة من العلماء، قبل وقوع الهجوم النووي على هيروشيما، ينبهون فيه أصحاب الشأن إلى إمكانية إظهار القوة التدميرية الهائلة التي يمتلكها السلاح الجديد من خلال إسقاط القنبلة الذرية في مكان خال من البشر. إلا أن القيادة السياسية والعسكرية رفضت هذا الاقتراح رفضاً قاطعاً، وكانت الحجة التي سوغت هذا الرفض أن إسقاط القنبلة الذرية في مكان خال من البشر يمكن أن يُفسر تفسيراً زائفاً من قبل العدو، أي: أن الرئيس ليست لديه الإرادة الكافية لاتخاذ قرار حازم بشأن استخدام سلاح قادر على تكبيد العدو خسائر فادحة.[93] ولو تعين على الولايات المتحدة الأمريكية، في يوم من الأيام، أن تستخدم السلاح النووي "لإظهار قوتها"، فسيؤدي هذا الاستخدام "المظهري"، شاء المرء ذلك أم أبى، أيضاً إلى الكثير من الضحايا البشرية.

وبما أن الأسلحة النووية قد صارت تلعب دوراً متزايداً في الكثير من السيناريوهات الحربية، لذا سعى المخططون إلى خلق تكامل تام بين العمليات التقليدية والعمليات النووية (II-8/9). ويخيم هذا المبدأ على المنطق الذي يحدد مجالات الاستخدام المختلفة المذكورة أعلاه. والأمر البين أن بالإمكان الاحتجاج، بل الزعم بثقة تامة، أن بمقدور المرء أيضاً أن يدير كافة الحروب بالأسلحة التقليدية.[94] إن عرض الخيارات النووية في مجالات الاستخدام المختلفة كان الهدف منه إعطاء الرئيس الأمريكي الفرصة لأن يكون لديه أوسع قدر ممكن من الخيارات حين يحدد التصرف الذي يتماشى مع التحليل الجديد للمخاطر التي تهدد أمن الولايات المتحدة، أي التحليل الذي يشير إلى المخاطر الناجمة عن قيام تعاون بين "دولة خارجة على القانون" والإرهاب. من ناحية أخرى، يهدف الجمع والتلاحم بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية إلى ردع الأعداء المحتملين بأكبر قدر ممكن. فلو قدر للولايات المتحدة الأمريكية أن تكون في حالة حرب مع عدو يمتلك أسلحة دمار شامل، فستعمل كل ما في وسعها لمواصلة الردع في الحرب أيضاً؛ فكما كان الشأن مع العراق في عام 1991، فإن الواجب يحتم، بحسب وجهة النظر الأمريكية، أن تقوم الولايات المتحدة بتهديد العدو [باستخدام السلاح النووي] وذلك لردعه عن

استخدام ترسانته من الأسلحة البيولوجية والكيماوية والنووية ضد القوات الأمريكية أو استخدام هذه الترسانة في هجوم على الأراضي الأمريكية.

وكان المطلوب زيادة قوة المبدأ على الردع وذلك من خلال عزوفه عن تحديد سيناريوهات محددة لاستخدام السلاح النووي (على سبيل المثال تحديد مقدار الضرر الذي يجب أن تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية لكي تقدم على استخدام السلاح النووي والقبول بكل ما ينطوي عليه هذا الاستخدام من دمار هائل). وليس ثمة شك في أن المرء كان يريد عن قصد ترك العدو المحتمل في جهل تام بشأن مقدار الضرر الذي يحدد استخدام الولايات المتحدة الأمريكية سلاحها النووي. فأهمية جهل العدو بشأن الضرر الذي يحدد هذا الاستخدام ستتضاءل إذا ما عزفت الولايات المتحدة بشكل عام عن خيار استخدام السلاح النووي. وبما أن المرء يسعى للحيلولة دون اطلاع العدو على نوايا الولايات المتحدة الحقيقية، لذا، وخلافاً للحالات الأكثر عمومية، يراد أن تبقى الحالات الخاصة، التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدم فيها سلاحها النووي، مجهولة غير معروفة من قبل العدو.

ويجعل المبدأ الجديد الأسلحة النووية الأمريكية جزءاً من استراتيجية عسكرية شاملة تنص صراحة على استخدام سبل الوقاية والإحباط. فالرئيس الأمريكي يستطيع أن يأمر باستخدام السلاح النووي في حرب من قبيل الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في عام 2003، مادامت لديه القناعة بأن العمليات العسكرية في ميدان القتال لا تسير على النحو المأمول، علماً بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد شنت هذه الحرب بمحض إرادتها، أي من طرف واحد وبلا تخويل من قبل الأمم المتحدة ومن غير وجود سبب واضح يبرر حق الدفاع عن النفس، وبتبريرات زائفة كاذبة. ومهما تكن الحال، فإن ربط السلاح النووي بسياسة تقر خيار التدخل العسكري، وما يرافق هذا الخيار من خفض للعقبات الواقفة في طريق استخدام السلاح النووي، قد صار حقيقة واقعة؛ فليس مصطلح الحرب فقط يرد في سياق الحديث عن المبدأ [النووي الجديد]، بل ومصطلح "النزاع" أيضاً. من هنا لا غرو أن تصبح الأسلحة النووية خياراً "نافعاً" حتى

في حالة اندلاع نزاعات، لم تصل بعد إلى مرتبة الحرب الفعلية، بين الولايات المتحدة الأمريكية و"الدول الخارجة على القانون"، وأطراف إرهابية غير حكومية على وجه الخصوص.[95]

والأمر الواضح أن بوش قد ذهب إلى مدى أبعد من المدى الذي أقرته إدارة كلنتون حينما ارتأت الهجوم بالسلاح النووي إما انتقاماً من هجوم استخدم فيه العدو أسلحة الدمار الشامل أو إحباطياً preemptive وذلك للقضاء على أسلحة دمار شامل يمتلكها أحد الأعداء. فبوش ينزع إلى استخدام السلاح النووي على نحو وقائي preventive وذلك قبل مدة طويلة من تمكن العدو المحتمل من أن يتحول إلى عدو مرهوب الجانب؛ من ناحية أخرى يشير بوش إلى منافع الأسلحة النووية في صراع مع خصم قد يمتلك أسلحة الدمار الشامل، خصم كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف الذي تسبب في اندلاع الصراع معه (لأنها أرادت تغيير نظام الحكم في البلد المعني مثلاً)؛ وعلى الصعيد نفسه، لا يرى بوش غضاضة من توجيه ضربات نووية في حروب تقليدية بكل معنى الكلمة، وذلك لأن استخدام الأسلحة النووية سيحقق للولايات المتحدة الأمريكية وضعاً عسكرياً أفضل. وحتى وإن زعمت الإدارة الأمريكية (وربما كان الأفضل القول هنا الحكومة الأمريكية) بأن شروعها في دمج القوات الهجومية التقليدية بالنووية وعملها على أن تأخذ الخيارات العسكرية إمكانية استخدام السلاحين في الاعتبار - أعني أن تأخذ في الاعتبار السلاح التقليدي والسلاح النووي في التدخلات العسكرية- قد خفف الضغط الذي يدفع لاستخدام السلاح النووي وذلك لأنه يشكل ردعاً قوي المغزى بالنسبة للعدو، إلا أن التحليل المتأني لصيغة المبدأ الأولية وللكثير من الوثائق والتصريحات الواردة على لسان أطراف مختلفة في الإدارة الأمريكية تقودنا إلى تقييم يتعارض تماماً مع ما تزعمه الإدارة الأمريكية؛ وذلك لأن الحقيقة تقول بجلاء: إن المبدأ النووي الجديد يتعامل مع السلاح النووي وكأنه سلاح تقليدي معتاد، وأن هذه الأسلحة قد صارت، تأسيساً على هذا المبدأ الجديد، تلعب في استراتيجية التدخلات العسكرية الأمريكية دوراً أشد خطورة من الدور الذي كان يلعبه هذا السلاح سابقاً.[96]

ليس ثمة شك في أن رؤساء أركان القوات المشتركة على حق حينما يشيرون إلى أنه لا يوجد ميثاق دولي يحرم استخدام الأسلحة النووية، وأن هذا الاستخدام مجاز من حيث المبدأ، متى ما أخذ المرء التدابير الضرورية لمراعاة مبادئ النسبية وتفادي الويلات غير الضرورية والحفاظ على أرواح المدنيين الأبرياء.[97] بيد أن الحقيقة البينة أن وجهة النظر هذه تتغاضى عن كثير من الأمور.

فديباجة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تشير صراحة، بشأن الهدف من المعاهدة، إلى ضرورة تفادي الحرب النووية وتعلن أن "من الضروري" جداً أن تتخذ الدول الموقعة على الاتفاقية كافة الخطوات الضرورية للحيلولة دون اندلاع حرب نووية. إن هذه الفقرة تلزم الدول المتعاهدة التزاماً عاماً بضرورة العمل من أجل تحقيق هذا الهدف. ويبقى هذا الإلزام ساري المفعول حتى وإن لم تتطرق له ثانية البنود العملياتية الواردة لاحقاً بين دفتي المعاهدة. أضف إلى هذا أن رؤساء أركان القوات المشتركة يتجاهلون الضمانات الأمنية السلبية التي أعطتها الولايات المتحدة للدول غير النووية المشاركة في اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT). ففي إطار هذه الضمانات أعلنت الولايات المتحدة عن التزامها التام بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول المصادقة على الاتفاقية مادامت هذه الدول لم تتحالف مع دولة نووية تعتدي على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أو على أحد حلفائها.[98] وكان مجلس الأمن الدولي قد أعلن عام 1995 في قرار صادر عنه عن "ترحيبه" بهذه الضمانات؛ من هنا، لا عجب أن يرى بعض فقهاء القانون الدولي أن هذه الضمانات اكتسبت صفة الإلزام بموجب أحكام القانون الدولي.[99]

بيد أن الأمر الذي لا يتطرق إليه الشك أن البروتوكولات الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادي وفي أفريقيا تلزم الولايات المتحدة الأمريكية، بحكم القانون، بعدم استخدام الأسلحة النووية، وذلك لأنها كانت قد صادقت على هذه البروتوكولات رسمياً. فهذه البروتوكولات تمنع الدول المالكة للسلاح النووي منعاً باتاً استخدام السلاح النووي ضد الدول المشاركة في هذه المناطق أو التهديد

باستخدام هذا السلاح ضدها.[100] وإذا كان كلنتون قد عمل، في السابق، على التخفيف من صلابة هذا الالتزام مشيراً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ لنفسها بالحق في استخدام السلاح النووي ضد أسلحة الدمار الشامل، إلا أن الرئيس الأسبق لقسم مراقبة التسلح في وزارة الخارجية الأمريكية وسفير الولايات المتحدة [السابق] لدى مجلس الأمن الدولي جون بولتن John Bolton ذهب على أبعد من هذا، حينما أشار إلى أن الضمانات القديمة قد طواها التاريخ بناءً على الوضع الاستراتيجي الجديد.[101]

وفي عام 1996 كانت محكمة العدل الدولية قد درست، في فتوى قانونية شاملة ومستفيضة، شرعية وعدم شرعية الاستخدام الحربي للسلاح النووي والتهديد باستخدام هذا السلاح.[102] وكانت المحكمة قد توصلت إلى نتيجة مفادها أن خصائص الأسلحة النووية تجعل استخدامها عملاً محرماً في عموم الحالات؛ فمن طبيعة هذه الأسلحة أنها لا تميز بين البريء وغير البريء، بين المستهدف وغير المستهدف (أي أن المحكمة قد توصلت هنا إلى رأي يخالف الرأي الذي عبر عنه رؤساء أركان القوات المشتركة) وأنها تهدد حياة الأجيال التالية بما ينبعث منها من إشعاعات طويلة الأجل. بيد أن أعضاء المحكمة لم يستطيعوا الاتفاق على اعتبار كافة استخدامات الأسلحة النووية خرقاً للقانون الدولي. فنصف أعضاء المحكمة كانوا يعتقدون أن استخدام السلاح النووي حقاً مشروعاً حينما يكون وجود دولة معينة في خطر داهم؛ أما النصف الثاني، فإنه اعترض على وجهة النظر هذه ولم يتفق معها. وبسبب تعادل الأصوات، لم تتمكن محكمة العدل الدولية من الإفتاء في القضية المعروضة عليها بنحو واضح وصريح. أما بالنسبة لباقي السيناريوهات لاستخدام الأسلحة النووية [أي باقي السيناريوهات التي لا تتعلق بتهديد وجود الدولة ككل، المترجم]، فإن أعضاء محكمة العدل الدولية كانوا على اتفاق تام بأن استخدام الأسلحة النووية في سياق هذه السيناريوهات يعتبر خرقاً للقانون الدولي.[103]

وإذا قرأ المرء الخيارات التي يقرها المبدأ النووي الجديد لاستخدام السلاح النووي على ضوء الفتوى القانونية الصادرة من محكمة العدل الدولية، فسيصل إلى نتيجة مفادها أن اثنين فقط من السيناريوهات قد يلبيان الشروط التي أقرتها المحكمة الدولية: السيناريو

الأول يتعلق بتعرض مواطني الدولة المدنيين إلى هجوم، مرتقب وواقع لا محالة، وأن العدو سيستخدم في هجومه هذا أسلحة الدمار الشامل بكل تأكيد. أما السيناريو الثاني فإنه يتعلق بوجود عدو قد أعد العدة واتخذ كافة التدابير لشن هجوم بالأسلحة البيولوجية على أراضي الولايات المتحدة الأمريكية أو على أراضي إحدى الدول المتحالفة معها. أما باقي السيناريوهات، فإنها تعتبر خرقاً صريحاً للقانون الدولي بحسب المنطوق الضمني لفتوى محكمة العدل الدولية.

بهذا المعنى، فإن استخدام السلاح النووي ضد دول لا تمتلك السلاح النووي، أي ضد الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أو إحدى دول المناطق الخالية من الأسلحة النووية، يشكل خرقاً لنصوص القانون الدولي. وينطبق الأمر ذاته على الحالات التي لا يتعرض فيها وجود الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للخطر. فاستخدام السلاح النووي في مثل هذه الحالات يعتبر، أيضاً، خرقاً للقانون الدولي. من هنا، فإنه أمر يثير القلق فعلاً، أن يتجاهل رؤساء أركان القوات المشتركة الأمريكية هذه الحقائق تجاهلاً تاماً في عرضهم المشار إليه أعلاه.

النتائج المحتمل تحققها في حالة العمل بالمبدأ النووي الجديد

إن حصول الدول غير المالكة للسلاح النووي على ضمانات أمنية موثوق بها عملياً وسارية المفعول قانونياً من أهم المطالب التي تناضل من أجلها حركة عدم الانحياز. والأمر الواضح أن الوضع الحالي لهذه الضمانات لا يناسب تطلعات هذه الدول؛ فهذه الدول تريد معاهدة يتم التفاوض عليها في رحاب مؤتمر نزع الأسلحة في جنيف.

من هنا، وبما أن المبدأ النووي الجديد يبطل مفعول الضمانات القائمة، ولما كانت سيناريوهات استخدام الأسلحة النووية لا ترى في هذه الضمانات ولا حتى رادعاً معنوياً يستحق أن يؤخذ في الحسبان، لذا ليس ثمة شك أبداً في أن المبدأ النووي الجديد سيثير موجة غضب واسعة واستنكاراً شديداً، إذا ما أمعنت الدول غير المالكة للسلاح النووي النظر في محتواه وأحاطت علماً بمغزاه. وفي اجتماع الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار

الأسلحة النووية عام 2000، أكدت الدول المالكة للأسلحة النووية ضماناتها الأمنية ثانية وتعهدت بخفض دور الأسلحة النووية في المبادئ التي يقوم عليها أمنها القومي. وتأسيساً على هذا، يتعارض المبدأ الأمريكي الجديد مع ذلك التأكيد ومع هذا التعهد أيضاً. وفي وقت مبكر، وعلى وجه التحديد، في الاجتماع الفاشل الذي عقدته الدول الوقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في عام 2005 لمراجعة المعاهدة، كان تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن التنازلات التي قدمتها في عام 2000 السبب الأساسي لما انتاب الاجتماع من إخفاق دبلوماسي شنيع.[104] ولا مراء في أن يؤدي التمسك بحق اتخاذ القرار بمطلق الحرية وبالتنكر التام لكل الالتزامات المعلنة سابقاً إلى تراجع اهتمام غالبية الدول غير المنحازة بهذه المعاهدة. فالاختلافات المتزايدة بين الدول الموقعة على المعاهدة تؤدي إلى تضاؤل دور معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في لجم تطلعات بعض الدول إلى امتلاك السلاح النووي.[105]

ويتعلق الأثر السلبي الثاني بـ"النفع العسكري" الذي يتوخاه المبدأ الجديد من الأسلحة النووية؛ فالقيادات العسكرية والسياسية في البلدان الأخرى ستأخذ أيضاً هذا التقييم في الحسبان، وتستنتج منه ما ينبغي لها فعله. ويردد بعض المندوبين الأمريكيين كثيراً مزاعم تفيد بأن الدافع المحرك لامتلاك الأسلحة النووية لا علاقة له بالسياسة العسكرية التي تنتهجها الدول النووية، وإنما يكمن في الصراعات الإقليمية أولاً وأخيراً. ومع اعترافنا بأن محاولات الحصول على السلاح النووي تعود في أغلب الحالات إلى أسباب مستقلة فعلاً عن السياسة النووية للدول النووية، إلا أننا ننظر إلى هذه المزاعم على أنها تمويه يراد منه التغطية على ما يفعله المرء نفسه، فهذه المزاعم تتجاهل أن سياسة الأمن التي تتبعها تلك الدول، المتفوقة عسكرياً، تجسد بالنسبة للدول الأضعف مثالاً تتطلع لمحاكاته.[106]

ومن المتوقع أن يفرز المبدأ الجديد آثاراً أكثر وخامة، إذا نظرنا إليه من وجهة نظر الدول التي تشكل أهدافاً محتملة للتدخلات العسكرية الأمريكية؛ فالتهديد الكامن في المبدأ النووي الجديد يمكن أن يدفع هذه الدول لأن ترى في القدرة على الردع السياسة المثلى لتحقيق الأمن القومي.[107] فمن ناحية، ليست المواجهة العسكرية مع الولايات

المتحدة الأمريكية أمراً مستبعداً؛ ومن ناحية أخرى يتضمن المبدأ الجديد تهديداً نووياً غاية في الشدة في حالة اندلاع صراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين إحدى هذه الدول. من هنا، لا غرو أن يتطلع المسؤولون عن متطلبات الأمن القومي في هذه الدول إلى الاجتماع على رد يناسب التهديد الذي تتعرض له بلدانهم.

ولعل من نافلة القول الإشارة هنا إلى أن ثمة قرائن تاريخية تشهد على تصعيد من هذا القبيل؛ فتهديد الولايات الأمريكية باستخدام السلاح النووي ضد جمهورية الصين الشعبية، في سياق التوترات الناشئة بمضيق تايوان في خمسينيات القرن العشرين، قد دفع القيادة الصينية إلى امتلاك السلاح النووي في أقرب فرصة ممكنة.[108] وعلى الصعيد نفسه، كان لوجود حاملة الطائرات الأمريكية "أيزنهاور" وما انطوى عليه هذا الوجود من استعراض للعضلات في خليج البنغال إبان الحرب الهندية – الباكستانية في عام 1971 دور لا يستهان به في قيام الهند بأول تجاربها النووية في عام 1974.[109] ومع أن التعديل الذي طرأ على المبدأ النووي الأمريكي في عام 1996 كان متواضع المغزى مقارنة بالتعديل الذي طرأ على المبدأ بصيغته الراهنة، إلا أن كوريا الشمالية كانت قد رأت فيه تهديداً لها، وذلك لأنه كان قد ذكر أن كوريا الشمالية أحد الأعداء المحتملين. وكما هو معروف، فهذا الموقف كان قد دفع حكومة كوريا الشمالية إلى وقف تنفيذ الاتفاقيات المبرمة عام 1994 (وهي اتفاقيات كان المفروض بها أن تكون قد أنهت التناحر بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية) والعودة إلى مواصلة النشاطات في مجال السلاح النووي.

إن نمط التفكير الأمريكي أسير اعتقاد لا يقبل التغيير مفاده أن سياسة التهديد بأوخم العواقب والتبجح بالتفوق العسكري ضمانة أكيدة لدفع الخصوم المحتملين إلى التصرف بالنحو الذي يلبي التطلعات الأمريكية.[110] وعلى ما يبدو، يعجز المتبجحون بسياسة التفوق الأمريكي عن إدراك أن هذه السياسة يمكن أن تحقق عكس المطلوب منها. فهذه السياسة تخلق – خلافاً لما يبتغونه منها – حوافز جديدة لانتشار أسلحة الدمار الشامل باستمرار، أي أنها تصعد الموقف على نحو متواصل، وتخلق وضعاً جديداً يدفع الولايات المتحدة الأمريكية أن تزيد من تفوقها ومن تهديداتها، وهكذا دواليك. أضف إلى هذا أن تزايد عدد الدول والمنشآت المنتجة لأسلحة الدمار الشامل أو الناشطة في المجال

النووي يشكل فرصاً جديدة لحصول بعض الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل أو المواد الانشطارية من إحدى هذه الدول أو المنشآت.

إن هذه الحلقة المفرغة لا تتصف بالعقلانية بكل تأكيد؛ فهي تهدد بزعزعة استقرار النظام العالمي، وتزود - كما لو كانت نبوءة تحقق نفسها بنفسها - مؤيدي سياسة الهيمنة الأمريكية بالبرهان الصائب ظاهرياً والزائف عملياً على صواب منظورهم للعالم، وفي ظل هذه الأوضاع لا غرو أن تتفاقم مخاطر الصراع بين الدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل والولايات المتحدة الأمريكية. وإذا تصاعدت التوترات فعلاً فليس من المستبعد أن يتحول المبدأ النووي التدخلي الإحباطي من مشروع تكتيكي، مرسوم تخيلاً على الرمل، إلى خيار عسكري حقيقي الوجود.

ويتجسد الضرر الآخر من هذا المبدأ في أنه يشجع باقي الدول المالكة للأسلحة النووية على محاكاة المثال الأمريكي السيئ. فليس مصادفة أن يعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك في عام 2006 أن فرنسا على أتم استعداد لشن هجوم وقائي في حالة تعرض أمنها القومي للخطر، وأنها ستستخدم سلاحها النووي ضد تلك الدول والجماعات الإرهابية التي تزمع شن هجوم بأسلحة الدمار الشامل على فرنسا أو إحدى الدول المتحالفة معها، وأن المظلة النووية الفرنسية تحمي واردات فرنسا من الموارد المهمة استراتيجياً أيضاً. وترن هذه العبارات كما لو كانت فرنسا تريد التهديد باستخدام السلاح النووي في حال قيام الدول المصدرة للنفط بخفض ما تصدره من نفط إلى فرنسا.[111]

وتأسيساً على عمليات التصعيد المذكورة آنفاً، ثمة بوادر تشير إلى أن المباراة العالمية الأبعاد على امتلاك السلاح النووي قد أمست في اليوم الراهن أكثر شدة مقارنة بالزمن الذي انتهى فيه الصراع بين المعسكرين الشرقي - الغربي.

انعكاسات المبدأ النووي الجديد على حلف شمال الأطلسي

إن على الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي أيضاً أن تجيل النظر في التداعيات الناشئة عن المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي. ولعل من نافلة القول

التأكيد هنا على أن السلاح النووي التكتيكي الموجود لدى الولايات المتحدة الأمريكية كان قد لعب دوراً جوهرياً في مبدأ الردع وفي تأكيد المغزى السياسي الذي ينطوي عليه الحلف الغربي؛ فمن الناحية العسكرية كان وجود هذه الأسلحة يشير بوضوح إلى أن التفوق الكمي لدول حلف وارسو في مجال الأسلحة التقليدية لن يكتب له النصر السريع أبداً، وأن تصعيد النزاع بالأسلحة التقليدية يمكن أن يؤدي إلى مواجهة نووية، أي أن الحلف الغربي كان يريد أن يبين للاتحاد السوفيتي مخاطر المواجهة والتأكيد على أن أي عدوان على أوربا [الغربية] سيتحول إلى كارثة عظيمة؛ وذلك لأن هذا العدوان سيتسبب في اندلاع حرب نووية عابرة للقارات. أما من ناحية المغزى السياسي، فإن الترسانة النووية الموجودة في أوربا كانت تشير إلى إصرار دول الحلف الغربي على تقاسم كافة المخاطر وفق شعار مفاده: "ما نمتلكه، نحن جميعاً، من سلاح نووي هو ملك كل واحد منا أيضاً، وما يمتلكه الواحد منا من هذا السلاح هو ملكنا نحن جميعاً أيضاً"! وذلك للتأكيد على أنهم جميعاً يقفون، في تكاتفهم وتضامنهم، صفاً واحداً.[112]

بيد أن السلاح النووي فقد، عقب انتهاء النزاع بين المعسكرين الغربي والشرقي، دوره الثنائي [أي مغزاه العسكري والسياسي]؛ فنظراً لعدم وجود قوات متفوقة [كمياً] ينبغي ردعها ومحاربتها بالسلاح النووي، لم يعد السلاح النووي ذا مغزى سياسي بالنسبة لتكاتف وتضامن الدول المتحالفة.[113] وهكذا تحول هذا الدور إلى قوات الحلفاء المنتشرة في البلقان أو في أفغانستان لتنفيذ المهام التي أُوكلت إلى الحلف الغربي.

وكانت هذه التحولات قد أفرزت تداعيات كان من جملتها الخفض الكبير لما لدى حلف شمال الأطلسي من ترسانة نووية والاكتفاء بنوع واحد؛ هو القنابل. وكان الرئيس بوش (الأب) قد اتخذ في عام 1991 مبادرة من طرف واحد ترمي إلى حفز الرئيس السوفيتي لخفض الموجود من هذه الأسلحة أيضاً وإعداد العدة لتقليص عدد الأماكن المخزنة فيها هذه الأسلحة؛ وذلك منعاً لانتشارها في الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي. كما اتخذ الحلف، من ثم، خطوة أخرى على درب هذه التحولات، إذ خفض من تقييمه المبدئي للسلاح النووي، وراح يعلن أن استخدام السلاح النووي "صار أمراً مستبعداً جداً". وحينما انضمت دول أخرى إلى حلف شمال الأطلسي، تعهد الحلف

لروسيا بأنه لا توجد لا حاجة ملحة ولا نية مبيتة ولا خطط مستقبلية لنشر أسلحة نووية في الدول التي انضمت إلى الحلف حديثاً. وكانت كندا وألمانيا قد ناشدتا الحلف بأن يتخلى عن احتمال أن يكون هو البادئ باستخدام السلاح النووي؛ بيد أن الحلف (وربما الولايات المتحدة الأمريكية) لم يستجب لهذا الطلب. وكان الاقتراح الألماني – الكندي قد رُفض من قبل دول الحلف المالكة للسلاح النووي على وجه الخصوص؛ فهذه الدول ما كانت لتتخلى عن قدرتها على اتخاذ القرار وحريتها في التصرف.[114]

ومع أن الأطراف الرسمية لا تعلن عن حجم الترسانة النووية المرابطة في أوربا، إلا أن التكهنات تشير إلى أن حجم هذه الترسانة يبلغ بضعة آلاف فقط. وتشتمل هذه الترسانة على القنبلة B-61 Mod-10، والتي هي قنبلة هيدروجينية تتراوح قوتها التفجيرية ما بين 0.3 كيلوطن (kt) و5 كيلوأطنان و10 كيلوأطنان و80 كيلوطناً.* ويمكن برمجة هذه القنابل من الخارج وتحديد الأماكن المستهدفة قبل اندلاع العمليات الحربية، [أي في زمن السلم أيضاً]. وقد انضمت إلى ترسانة حلف شمال الأطلسي قنبلة B-61 Mod-11 في الآونة الأخيرة، وهي قنبلة تنفجر بعد تغلغلها في أعماق الأرض بعمق يتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أمتار. وبحسب ما تنقله التقارير المتداولة، لاتزال هذه القنابل مخصصة لقاذفة القنابل B-2 المرابطة في الولايات المتحدة الأمريكية.[115] إلا أنه ليس ثمة ما ينفي احتمال نقل هذا السلاح "على نحو روتيني" للقواعد الأوربية، وذلك كبديل عن النموذج القديم B-61.

إن المبدأ النووي الجديد يضع حلف شمال الأطلسي والحكومة الألمانية أمام معضلات وإشكاليات جمة؛ فبما أن هذا المبدأ يتعامل مع السلاح النووي مثل تعامله مع السلاح التقليدي، ولأنه ضم الأسلحة النووية التكتيكية إلى خطة عملياتية متكاملة ينبغي تنفيذها في سياق ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من تدخلات عسكرية، لذا فإنه ينطوي على تخل تام عن عملية خفض أهمية الأسلحة النووية، أعني الخفض الذي أمسى منذ عام 1991 سياسة معلنة من قبل حلف شمال الأطلسي وتعهداً أساسياً أعلنت الالتزام به إدارة

* الكيلوطن يعادل ألف طن؛ أي أن المقصود به قوة انفجارية تعادل تلك التي لألف طنّ من ثالث نتريت التولوين. (المترجم)

بوش (الأب).[116] أضف إلى هذا أن هذا المبدأ النووي الجديد يطرح على بساط البحث العديد من المسائل السياسية الشديدة الحساسية.

تدور إحدى هذه المسائل حول كيفية اتخاذ القرار بشأن استخدام الأسلحة النووية الأمريكية المخزنة في أوربا؛ فبحسب تصورات المبدأ النووي الجديد يمكن لقائد ميداني في إقليم معين أن يطلب العون النووي من قائد آخر.[117] وتأسيساً على هذا المنظور، يمكن أن يجري استخدام الأسلحة النووية الأمريكية المخزنة في ألمانيا في حرب تدور رحاها في الشرقين الأدنى والأوسط، إذا انطوى استخدام هذه الأسلحة على نفع مهم بالنسبة للقيادة الأمريكية (أعني في حالة الاستخدام السريع لهذه الأسلحة على سبيل المثال، فألمانيا قريبة من هذه الأقاليم جغرافياً).[118]

إن استخدام السلاح النووي لتعزيز كفاءة العمليات العسكرية التي تقوم بها قوة متعددة الجنسيات يخلق سيناريو يتعين فيه على القيادة الأمريكية أن تستخدم السلاح النووي في تدخل عسكري يجري تنسيقه في إطار حلف شمال الأطلسي. بيد أن المبدأ النووي الجديد لا يرى، بالنسبة لهذه الحالة، أن من الضروري جداً إجراء مشاورات مع الدول ذات الشأن، إن كل ما في الأمر هو أن المبدأ النووي الجديد يشير إلى إمكانية التشاور لا غير. أضف إلى هذا أن المبدأ الجديد لا يحدد بوضوح من ذا الذي سيتخذ القرار باستخدام السلاح النووي في تدخل عسكري تقوده قوات حلف شمال الأطلسي: أهو مجلس الحلف أم القيادة الأمريكية بمفردها؟

وتأسيساً على الوضع القانوني غير الواضح وبالنظر إلى النتائج السياسية البالغة الخطورة، لا مندوحة للحكومة الألمانية عن اتخاذ موقف صارم حيال الاحتمالين المذكورين؛ فعليها أن تتخذ موقفاً صارماً، حتى وإن بدا هذان الاحتمالان في الوقت الراهن مجرد أمر افتراضي. فمن ناحية، لا يجوز مطلقاً توريط الجنود الألمان في حرب نووية، ومن ناحية ثانية لا يجوز لنا البتة أن نسمح باستخدام الأراضي الألمانية لدعم عملية عسكرية غير شرعية، بحسب أحكام القانون الدولي، وكارثة بشعة لما ينجم عنها من دمار.

ورب معترض يقول إن هذه السيناريوهات احتمالات نادرة التحقق، وبالتالي لا تستحق بذل جهد سياسي بشأنها والمجازفة بالتورط باحتكاكات [مع الإدارة الأمريكية] ستنشأ في سياق هذه المساعي السياسية بحسب كل الاحتمالات. إننا نرفض هذا الاعتراض سائلين إن كنا حتى فترة قصيرة من الزمن قادرين على تصور أن تستخدم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الأراضي الألمانية، في يوم من الأيام، كمنطلق ترحِّل منه، في سياق "الحرب على الإرهاب"، بعض ما لديها من أسرى وذلك لتسليمهم إلى حلفاء، البطش من ديدنهم وتعذيب المعتقلين أسلوب معتاد لديهم؟ من ناحية أخرى، لا يجوز لنا مطلقاً التقليل من شأن هذا المبدأ؛ فهو مبدأ صادر عن جهة أمريكية رسمية وليس من مواطن يهذي، بوحي من خياله، في الشؤون الاستراتيجية.

الكونجرس والبرنامج الجديد لاستخدامات الأسلحة النووية

إلا أن الخبر المفرح هو أن أطرافاً في الكونجرس الأمريكي قد أعربت، من جانبها أيضاً، عن القلق الذي أشارت إليه هذه الدراسة؛ فراحت تسعى جاهدة إلى إعاقة الإدارة الأمريكية عن المضي قدماً في هذا المسار.

وفي المقام الأول، تمحورت النقاشات في الكونجرس حول المشروعات الرامية فعلاً إلى تطوير جيل جديد من الأسلحة النووية (أي ما يسمى بـ"القنبلة المصغَّرة" Mini-Nukes)، تنفيذاً لما كانت وثيقة "مراجعة الوضع النووي" الصادرة عام 2002 قد طالبت به. وانطلاقاً من التحديات الناشئة عن المبدأ النووي الجديد يتطلع أصحاب الشأن إلى تطوير ثلاثة أنواع من الرؤوس النووية: رؤوس نووية ذات قوة تفجيرية قادرة – زعماً – على خفض الخسائر والأضرار غير المستهدفة، وبهذه الخاصية يصبح من اليسير استخدام السلاح النووي بحسب وجهة نظرهم؛ ورؤوس نووية ذات كفاءة أعلى في تدمير المنشآت المحصنة تحت سطح الأرض؛ ورؤوس نووية قادرة، بما تخلقه من درجات حرارة عظيمة، على تدمير الأسلحة البيولوجية والكيماوية تدميراً أكيداً.

والملاحظ أن عدداً من أعضاء الكونجرس يوجهون، منذ تسعينيات القرن العشرين، نقداً شديداً لوجهات النظر هذه. فهم يؤكدون على مخاطر هذه الأسلحة الجديدة بالنسبة

للبشرية والبيئة، ويعربون عن قلقهم من تقويض العقبات التي كانت تردع الجيوش عن استخدام السلاح النووي، ويشيرون إلى أن المبدأ النووي الجديد سيكون محفزاً لانتشار السلاح النووي في العالم، كما ثار جدل بين أعضاء الكونجرس حول الحكمة من تطوير الأسلحة الجديدة.

وكان الجدل الخاص "بالقنبلة المصغَّرة" يتمحور حول التمويل المالي للدراسات الضرورية لتطوير الأسلحة النووية القادرة على اختراق سطح الأرض Robust Earth Penetrator, RNEP، أي الأسلحة النووية المسماة Bunker Buster أيضاً. وكان الكونجرس قد استسلم، في أيار/ مايو 2003، للضغوط التي مارستها عليه الإدارة الأمريكية فألغى جزئياً "الطُعْم" المقدم للخصوم* في عام 1994. [119] وكان هذا الطُعْم هو التعهد بالتخلي عن البحث في تطوير رؤوس نووية جديدة ذات قوة تفجيرية تقل عن 5 كيلوأطنان. وإذا كان الكونجرس قد وافق في عام 2003 على تمويل الدراسات البحثية الخاصة بـ"القنبلة المصغَّرة"، إلا أنه حرم تصنيع هذه القنبلة. وسرعان ما تحولت تحفظات الكونجرس حيال الأسلحة النووية القادرة على اخترق سطح الأرض إلى معارضة بينة؛ فالغالبية العظمى من أعضاء الكونجرس وافقت، في سياق مصادقتها على ميزانية عام 2004، على رصد نصف المبالغ التي كان دونالد رامسفيلد يريد الحصول عليها ورفضت رصد هذه المبالغ رفضاً تاماً في سياق تصويتها على ميزانية عام 2005. [120] كما رفض الكونجرس تخصيص مبالغ في الميزانية الحكومية لتمويل الدراسات الخاصة بـ"بالقنبلة المصغَّرة"، التي يمكن استخدامها ضد الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. [121]

وخوفاً من إشعال فتيل انتشار السلاح النووي على المستوى العالمي، حرض عضو الحزب الجمهوري (ورئيس لجنة الطاقة وتطوير الموارد المائية) ديف هوبسون Dave Hobson الكونجرس على رفض طلب التمويل وضرورة العودة إلى تقديم "الطُعْم" المناسب للخصوم. [122] وفي بادئ الأمر، أي في صيف عام 2005 على وجه التحديد، كان مجلس الشيوخ قد وافق على رصد المبلغ المطلوب، بيد أن الجدل ازداد حدة إثر الإعلان

* القاضي بضرورة تقديم الطُعْم إلى الخصم لحفزه على الاستجابة لما يراد منه تحقيقه. (المترجم)

عن "مبدأ العمليات المشتركة" Doctrine for Joint Nuclear Operations في أيلول/ سبتمبر 2005.[123] وللرد على هذا التطور اتخذت لجنة الوساطة التابعة للكونجرس في تشرين الأول/ أكتوبر 2005 قراراً يقضي برفض تخصيص مبلغ في ميزانية عام 2006 لتمويل الدراسات البحثية في مسائل الأسلحة. كما رفضت اللجنة الطلب الحكومي لتخصيص المبالغ المالية الضرورية لتشييد مصنع ينتج كرات البلوتونيوم النصفية لاستخدامها في الأسلحة النووية، وامتنعت عن تأييد تقليص مدة التجارب الجديدة في مجال السلاح النووي من 24 شهراً إلى 18 شهراً. وبناءً على ما ورد في الصحافة، فإن الإدارة الأمريكية قررت الآن تركيز جهودها على تطوير أسلحة تقليدية جديدة قادرة على اختراق سطح الأرض.[124]

ولم يطب خاطر بعض الديمقراطيين بما حققوه من نجاح؛ ولذا فقد خاطب ستة عشر برلمانياً من أعضاء المجلسين، النواب ومجلس الشيوخ، الرئيس منتقدين التوسع في مهام الأسلحة النووية، ومشيرين إلى أن المهام الجديدة تعطي كوريا الشمالية وإيران المبرر للمضي قدماً في برامجهما النووية ومطالبين بإصرار بضرورة إجراء تغيير في التوجهات الحكومية.[125]

وكانت هذه التطورات قد هددت مخططي السلاح النووي بكارثة سياسية ماحقة؛ أي وقوف الرأي العام على مغزى الجدل الدائر حول السياسة النووية، فهم كانوا يحاولون على مدى خمسة عشر عاماً الحيلولة دون اشتراك الرأي العام بهذا الجدل. فالجدل بين أوساط الرأي العام كان آخر ما يريده هؤلاء المخططون؛ فاندلاع جدل من هذا القبيل يهدد البيروقراطية النووية بخسارة هيمنتها على السياسة النووية الأمريكية[126] ويفت في عضد استراتيجية الأمن القومي التي تم صياغتها، بحسب تصورات المحافظين الجدد. وكان البنتاجون قد فضل معالجة الحالة بدواء متطرف، فقد سحب في كانون الثاني/ يناير 2006 الصيغة الأولية للمبدأ النووي الجديد وثلاث وثائق أخرى تعود إلى تسعينيات القرن العشرين.[127]

وكان المعارضون قد رأوا في تراجع وزارة الدفاع الأمريكية دليلاً على نجاح مساعيهم. بيد أن الأمر الذي يؤسف له أن الخطط التي حللنا مغزاها أعلاه لاتزال، هي

ومخاطرها، على قيد الحياة. وكنا في سياق حديثنا عن المبدأ النووي الجديد في الفصل الثاني/ الفقرة الثانية، قد أشرنا، على نحو مسهب، إلى أن الصيغة الأولية ليست سوى اللبنة الأخيرة من ذلك البنيان الذي لم يفلح الرئيس نفسه في تثبيت أركانه من خلال أمره الإداري الصادر عام 2002. بهذا المعنى، فإن هذا البنيان لايزال قائماً حتى الآن. فنظرة سريعة على الوثائق التي تحدثنا عنها في هذه الدراسة تبين بجلاء أن هذه الوثائق كانت قد تضمنت المبادئ الواردة في الصيغة الأولية للمبدأ النووي الجديد قبل الإعلان عن هذه المبادئ في الصيغة الأولية بفترة طويلة؛ أي أن هذه المبادئ كانت قد صارت، شيئاً فشيئاً، جزءاً من الخطة الحربية في وقت سابق على صياغة المبدأ النووي الجديد. من هنا، فإن المبادئ العامة الواردة إجمالاً في الصيغة الأولية للمبدأ النووي الجديد لاتزال تحدد الخيارات النووية التي تحتفظ الحكومة الأمريكية لنفسها بحق انتهاجها في سياق تدخلاتها العسكرية. إن كل ما في الأمر أن هذه الخيارات لا تثير لدى الرأي العام الرعب الذي يثيره المبدأ النووي الجديد، وتفيد التقارير أن مخططي العمليات الحربية يضعون خططاً أيضاً لاحتمالات الرجوع إلى الخيار النووي في سياق تدخل عسكري محتمل ضد إيران. وتأسيساً على ما عرضناه أعلاه، لا يبدو التفكير في استخدام هذا الخيار أمراً مستبعداً. إننا نقول هذا، وإن كنا على ثقة بأن التفكير في استخدام هذا الخيار لا يعني بأي حال من الأحوال أن ثمة قراراً مسبقاً باستخدام هذا الخيار.[128]

نتائج الدراسة

في سياق عقود من السنين نشأت عقيدة تفيد بأن "استخدام السلاح النووي من محرمات" الأمور، أي نشأ مبدأ غير مكتوب يحرم هذا الاستخدام. وكانت نقطة الضعف في هذا التحريم المتعاظم التأثير في السياسات العملية التي تنتهجها الدول تكمن، منذ البداية، في النقاشات التخطيطية والاستراتيجية السائدة بين الجهات البيروقراطية، المدنية منها والعسكرية، المسؤولة عن الأسلحة وعمليات التسلح؛ فجزء من المهام الموكلة إلى هذه الجهات يتطلب خرق هذا التحريم، أي يتطلب منهم إمعان النظر في منافع استخدام الأسلحة النووية في حروب معينة.

وعلى هذا الصعيد أخذ يتعزز، عقب انتهاء الحرب الباردة، تطور صار يزيد هذا التحريم صلابة ومنعة؛ فالأسلحة النووية أمست أقل أهمية بالنسبة لمتطلبات أمن "العالم الجديد". من هنا، لا عجب أن يتراجع عدد هذه الأسلحة وأن تتقلص أنواعها على نحو عظيم فعلاً، وتكيف مع الوضع الجديد حتى "غلاة" مهندسي الحرب الباردة فراحوا فجأة يبدون تأييدهم لنزع السلاح النووي.[129]

ومنذ منتصف التسعينيات، وعلى خلفية النقاشات الدائرة حول "الدول الخارجة على القانون" والإرهاب، حدث تحول ملحوظ في الفكر الاستراتيجي الأمريكي؛ فخلافاً للتأكيدات المعلنة اكتسبت الأسلحة النووية الدرجة الثانية من الأهمية التي كانت تحظى بها سابقاً، وليس ثمة شك في أن برامج التطوير للمنظومات الجديدة من السلاح النووي مؤشر واضح على وجود هذا التحول.

ويسند المبدأ النووي الجديد، الذي صاغته إدارة بوش، إلى الأسلحة النووية دوراً مهماً في مجمل الخيارات المتاحة لها. والأمر المثير للقلق هو أن هذا المبدأ لا يقر صراحة أهمية الضربة الإحباطية Preemption فقط، بل يذهب إلى مدى أبعد ويشير صراحة إلى أن الهجوم الوقائي Prevention بهدف تغيير نظم الحكم المعادية هو من جملة الخيارات المطروحة، وأن ثمة ترابطاً متيناً بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية. من ناحية أخرى تشكل الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية حزمة واحدة يمكن أن تختلف نسب السلاحين فيها باختلاف المهام المراد تنفيذها. أضف إلى هذا أن الأسلحة النووية قد صارت تقليدية، أي أنها أمست تسد مسد الأسلحة التقليدية في تحقيق الأهداف المراد تحقيقها عسكرياً.

إن هذه التطورات مقلقة جداً؛ فهي لا تجعل من استخدام الأسلحة النووية أمراً محتملاً فقط، بل أمراً محتملاً جداً. فخلافاً للوضع إبان الحرب الباردة – حيث كانت خطط الحرب النووية تبدو أمراً خيالياً؛ لأن الردع النووي كان قد أقصى التفكير في "الحرب الساخنة" مع مرور الأيام – فإن التوترات الناشئة عن التدخلات العسكرية التي يتم تنفيذها في سياق "الحرب على الإرهاب" صارت واقعاً حقيقياً جداً في الوقت الراهن.

ورب قائل يقول إن الرؤساء الأمريكيين لن يعطوا أبداً الأمر باستخدام السلاح النـووي، ولن يقدم أي واحد منهم على هذه الخطوة حتى وإن أجاز له المبـدأ النـووي إصـدار هـذا الأمر؛ بهذا المعنى فإن الرؤساء الأمريكيين سيحجمون عـن اسـتخدام الـسلاح النـووي، حتى وإن جرى فعـلاً تطـوير الـسيناريوهات الخاصـة بهـذه الأسـلحة وأمـست القـوات المسلحة تمتلك أسلحة نووية جديدة ودقيقة في تحديد أهدافها وذات قوة تفجيرية محـدودة. إننا هنا إزاء زعم مفرط في التفاؤل؛ ولذا فإنه لا يجوز البتة الركون إليه مـستقبلاً في مـسألة تحريم استخدام السلاح النـووي. ولأن الأسـلحة النوويـة أسـلحة فتاكـة وأمـر في غايـة الخطورة، لذا لا يجوز للمرء أن يتـساهل بـشأنها ويـركن إلى تكهنـات لا يـدعمها الواقـع الحقيقي.

وقد استطاع التحريم النووي، السائد منذ عقود عديدة، المحافظة – إلى حد ما – على تماسكه ضد محاولة حكومـة بـوش الالتفـاف عليـه وتقـويض أركانـه؛ فمـع أن الأغلبيـة العظمى في الكونجرس تنتمي إلى الحزب الجمهوري إلا أن الكونجرس اسـتطاع أن يجـبر الوعاظ الداعين إلى التساهل في استخدام السلاح النووي على أن يتواروا عن الأنظـار. إن قرار الكونجرس بضرورة تعليق الجهود المبذولة حالياً لتطوير أنواع جديدة مـن الـرؤوس النووية أعطانا، بلا أدنى شك، فسحة من الوقت لنلـتقط أنفاسـنا ونراجـع الأمـور بـتروٍّ وعين فاحصة. وكلنا أمل أن يتجاوب مجلس النواب الأمريكي مع المعارضـة التـي يبـديها الرأي العام الأمريكي حيال التطلعات الرامية إلى تقويض التحريم النووي ويبقى متمسكاً بموقفه المناوئ لهذه التطلعات. بيد أن هذا كله لا يجوز أن يحجب عن ناظرينا أن الترسـانة العـسكرية بتركيبتهـا الحاليـة تـشتمل أيـضاً عـلى أسـلحة نوويـة ممكنـة الاسـتخدام في السيناريوهات المختلفة. بهذا المعنى، فإن القرار الحكيم الذي اتخذه الكـونجرس لا يلغـي طبعاً الاحتمال النظري لاستخدام السلاح النووي.

من ناحية أخرى، لا مراء في أن التخطيط لاحتمال استخدام السلاح النووي في سياق سيناريوهات حربية معينة والتوسع المتطرف في تحديد هـذه الـسيناريوهات يفـرزان آثـاراً سلبية على هدف حظر انتشار الـسلاح النـووي؛ فهـذان الأمـران يعـززان الـشعور بعـدم

الطمأنينة بين الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي عامة، وبين الدول غير المنحازة على وجه الخصوص، ويشجعان على زيادة خلخلة صف الدول الموقعة على هذه المعاهدة. أضف إلى هذا أن هذين الأمرين يشجعان الأطراف، التي قد يجري استخدام السلاح النووي ضدها، إلى بذل أقصى الجهود للحصول على وسائل ردع مناسبة وجديرة بالتصديق.

إن ألمانيا مطالبة – ليس فقط لاهتمامها العظيم بحظر انتشار الأسلحة النووية – بأن تثير الموضوع وتطرحه على بساط البحث بجدية؛ لقد آن الأوان لأن تتخذ ألمانيا موقفاً واضحاً وصريحاً بشأن هذا الموضوع. فألمانيا، باعتبارها عضواً في حلف شمال الأطلسي، معنية بالأمر لسببين؛ السبب الأول يكمن في أن المبدأ النووي الجديد يتضمن سيناريو لاستخدام السلاح النووي في سياق اندلاع عملية عسكرية متعددة الجنسيات، أما السبب الثاني فيتعلق بتخزين القنابل النووية الأمريكية في ألمانيا، فالعسكريون الأمريكيون يمكن أن يروا في هذه القنابل عتاداً حربياً مناسباً للاستخدام في عملية عسكرية معينة.

إن من الغباء تجاهل هذا التطور والسكوت عنه، فهو أمر في غاية الأهمية. أضف إلى هذا أنه يجوز لواشنطن أن تتصور أن حلفاءها سيسكتون، حينما تجري الولايات المتحدة الأمريكية، من طرف واحد، تغييرات استراتيجية تخصهم هم أيضاً على نحو مباشر وأكيد. إن الواجب يقتضي من ألمانيا أن تطالب، بالاشتراك مع باقي الحلفاء الأوربيين، بمناقشة هذه التغييرات الاستراتيجية في إطار "لجنة التخطيط النووي" التابعة لحلف شمال الأطلسي. ويجب أن يتركز الهدف من هذا النقاش، من ناحية، على حظر استخدام السلاح النووي في عمليات حربية مشتركة تنشب في خارج الحدود الجغرافية للحلف، ومن ناحية أخرى على سحب الأسلحة النووية التكتيكية المخزنة في أوربا. فهذه الأسلحة لم تعد ضرورية للدفاع عن أوربا، لا ضد روسيا ولا ضد مخاطر ماحقة قد تلوح في الأفق (في الشرق الأوسط على سبيل المثال)؛ فالنظر إلى الأسلحة النووية الأمريكية [المخزنة خارج أوربا] على أنها ترسانة مشتركة يكفي، أيضاً، لتمكين الحلف من الاستمرار في أداء مهمته كوسيلة ردع فعالة.

لقد أظهرت الحكومة الألمانية، في الزمن السابق، قليلاً من الصبر والجلد في متابعة المبادرات التي اتخذتها بالنسبة للشأن النووي؛ ويمكن الاستشهاد هنا بالطلب الذي تقدم به وزير الخارجية [الألماني] كلاوس كينكل Klaus Kinkel في عام 1994 والقاضي بضرورة وضع سجل يشتمل على كافة ما تحتويه الترسانة النووية، وبالاقتراح الذي عبر عنه [وزير الخارجية اللاحق] يوشكا فيشر Joschka Fischer، الذي يرمي إلى التخلي كلية عن احتفاظ الحلف لنفسه بحق توجيه الضربة النووية الأولى. إلا أن ثمة حالة استثنائية تستحق الثناء بكل تأكيد؛ أعني رفض حكومة كول/ جينشر (Kohl/Genscher) الائتلافية في عام 1989 الإقدام على "التوسع ثانية في الترسانة العسكرية" وذلك من خلال إمدادها بصورايخ قصيرة المدى. ويشهد هذا المثال على أن بالإمكان اتخاذ موقف مختلف عن الموقف الذي تتخذه واشنطن في المسائل النووية، وأن بوسع ألمانيا أن تملي إرادتها على واشنطن عند مناقشة هذه المسائل من غير أن تتسبب في انهيار الحلف الغربي. وليس ثمة شك في أن الأجواء مهيأة، على نحو جيد، لاتخاذ مبادرة تحول دون التوجهات الجديدة، فالكونجرس الأمريكي نفسه أشار إلى أن هذه التوجهات لا تحظى بتأييده.

الهوامش

1. تمت هذه الدراسة في إطار المشروع المسمى "حروب الدول الديمقراطية منذ عام 1990"، وهو مشروع تدعمه "الجمعية الألمانية للبحث العلمي" Deutsche Forschungsgemeinschaft. هذا، وقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات والبحوث المنشورة ضمن "السياسة الأمريكية في شؤون الأمن القومي والعلاقات الخارجية ". علماً بأن هذا المشروع أيضاً يتمتع بدعم "الجمعية الألمانية للبحث العلمي". وتنويهاً بهذا كله، يعرب "معهد دراسات السلام في فرانكفورت" عن شكره للدعم الذي قدمته هذه الجمعية.

2. انظر:
Joint Chiefs of Staff, Joint Publication 3-12. Doctrine for Joint Nuclear Operations. Final Coordination Nr. 2, Department of Defense, Washington D.C., 15. März 2005.

3. انظر:
The White House, The National Security Strategy of the United States, Washington D.C., 2002.

4. لاحظ أن الخطط تعكس خيارات لا غير، فهي لا تعني أن المرء سيستخدم السلاح النووي بشكل قسري وفعلي في بؤر صراع معينة.

5. انظر:
Harald Müller/Annette Schaper, US-Nuklearpolitik nach dem Kalten Krieg, Frankfurt (HSFK-Report, Nr. 3), 2003.

6. انظر:
Nina Tannenwald, The Nuclear Taboo, Cambridge (Cambridge Univ. Press), 2005.

7. انظر:
Warren I. Cohen (Hg.), The Cambridge History of American Foreign Relations, Volume IV, Cambridge u.a. (Cambridge Univ. Press), 1993; S. 35f; George F. Kennan, Memoiren eines Diplomaten. Memoirs 1925-1950, 3. Auflage, Stuttgart (Henry Goverts), 1968, S. 257-370.

8. انظر:
Ernst-Otto Czempiel/Rudolf Witzel, Grundzüge der amerikanischen Außenpolitik nach 1945, in: Wolfgang Jäger/Wolfgang Welz (Hg.), Regierungssystem der USA, Lehr - und Handbuch, München/Wien (R. Oldenbourg Verlag), 1995, S. 365-366.

9. .Siehe die NSC-68 unter: www.fas.org/irp/offdocs/nsc-hst/nsc-68.htm

10. انظر:
Ernst-Otto Czempiel/Carl-Christoph Schweitzer, Weltpolitik der USA nach 1945, Einführung und Dokumente, Band 210, Bonn (Bundeszentrale für Politische Bildung), 1987, S. 72; Stephan Bierling, Geschichte der amerikanischen

Außenpolitik. Von 1917 bis zur Gegenwart, 2. Auflage, München (C.H. Beck Verlag), 2004, S. 109; Robert E. Osgood, Alliances and American Foreign Policy, Baltimore (The Johns Hopkins Univ. Press), 1968, S. 77-80, 91-92; John L. Gaddis, Strategies of Containment. A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy, New York, Oxford (Oxford Univ. Press), 1982, S. 90-92, 98.

.11 .Cohen, a.a.O. (Anm. 7), S. 42-43

.12 .Zur Containmentstrategie vgl. ausführlich z.B. Gaddis, a.a.O. (Anm. 10), S. 25-204

.13 انظر:

Robert J. Lieber, Making Foreign Policy Without the Soviet Threat, in: ders. (Hg.), Eagles Adrift. American Foreign Policy at the End of the Century, New York (Longman), 1997, S. 3-25, hier S. 3, 17.

.14 انظر:

Czempiel/Witzel, a.a.O. (Anm. 8), S. 365: Amos A. Jordan u. a., American National Security. Policy and Process, Fourth Edition, Baltimore/London (The John Hopkins Univ. Press), 1993, S. 39.

والأمر الذي تجدر ملاحظته هنا أنه حتى وإن لم تكن الضربة الوقائية ضد الترسانة النووية السوفيتية بغية تجريد الاتحاد السوفيتي من ترسانته النووية جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية، إلا أن توجيه الضربة الأولى ضد الأسلحة النووية التكتيكية في أوربا وشرق آسيا ظل خياراً يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تنتهجه؛ وبهذا فإنه ظل جزءاً من الاستراتيجية السائدة في حلف شمال الأطلسي أيضاً.

.15 انظر:

Constantine A. Pagedas, Continuity and Change. The United States, Great Britain and Military Intervention in the Cold War, in: Andrew M. Dorman/Thomas G. Otte (Hg.), Military Intervention. From Gunboat Policy to Humanitarian Intervention, Aldershot u.a. (Darthmoth), 1995, S. 53-82, hier S. 53-55.

.16 انظر:

Jürgen Heideking, Geschichte der USA, 3. Auflage, Tübingen/Basel (UTB, A. Francke Verlag), 2003, S. 360-362.

.17 انظر:

Ähnlich Knud Krakau, Außenbeziehungen der USA, 1945-1975, in: Peter Lösche u.a. (Hg.), Länderbericht USA, Geschichte, Politik, Wirtschaft, Gesellschaft, Kultur, Band 401, 4. aktualisierte Auflage, Bonn (Bundeszentrale für Politische Bildung), 2004, S. 176-201, hier S. 181.

.18 من ناحية أخرى كان الجيش الأمريكي قد قام بتدخلات محدودة؛ نذكر منها على سبيل المثال التدخل العسكري في كمبوديا عام 1970 وعام 1975، والتدخل العسكري في إيران عام 1980، وذلك لإنقاذ الرهائن الأمريكيين.

.Bierling, a.a.O. (Anm. 10), S. 145 .19

.20 انظر:

Czempiel/Witzel, a.a.O. (Anm. 8), S. 368-381; Richard A. Melanson, American Foreign Policy Since the Vietnam War. The Search for Consensus from Nixon to Clinton, Third Edition, Armonk/London (M.E. Sharpe), 2005, S. 87-127.

.21 انظر:

Czempiel/Schweitzer a.a.O. (Anm. 10), 1987, S. 383-404; Melanson, a.a.O. (Anm. 20), S. 128-192.

.22 انظر:

Peter Rudolf, Friedenssicherung und Friedenserzwingung. Militärinterventionen in der amerikanischen Außenpolitik in: Peter Rudolf/Jürgen Wilzewski (Hg.), Weltmacht ohne Gegner. Amerikanische Außenpolitik zu Beginn des 21. Jahrhunderts, Baden-Baden (Nomos), 2000, S. 297-334, hier S. 301.

.23 انظر:

Richard Betts, Nuclear Blackmail and Nuclear Balance, Washington, D.C. (Brookings), 1987, S. 31-47; Tannenwald a.a.O. (Anm. 6), Kap. 4.

.Ebenda, S. 48-61, 66-78; Tannenwald, a.a.O. (Anm. 6), Kap 4 .24

.25 انظر:

Nina Tannenwald, Stigmatizing the Bomb: Origins of the Nuclear Taboo, in: International Security, Jg. 28, Nr. 4, 2005, S. 5-49, 23-27; Tannenwald, a.a.O. (Anm. 6), Kap. 4, 5.

.26 انظر:

David Rosenberg, The Origins of Overkill: Nuclear Weapons and American Strategy, 1945-1960, in: International Security Jg. 7, Nr. 4, 1983, S. 34-38.

McGeorge Bundy, Danger and Survival, New York (Random House), 1988, S. 543-550 .27

.Ebenda, S. 535-542; Tannenwald, a.a.O. (Anm. 6), Kap. 6 .28

.29 انظر:

Richard Ned Lebow/Janice Gross Stein, We all lost the cold war, Princeton (Princeton University Press), 1994.

.Betts, a.a.O. (Anm. 23), S. 129-131 .30

.Tannenwald, a.a.O. (Anm. 6), S. 206 .31

.32 انظر:

Richard A. Melanson, American Foreign Policy since the Vietnam War. The Search for Consensus from Nixon to Clinton, Second Edition, Armonk/London (M.E.

Sharpe), 1996, S. 210, 220; George Bush/Brent Scowcroft, A World Transformed, New York (Knopf), 1998.

33. .Lieber, a.a.O. (Anm. 13), S. 5, 12-13

34. انظر:

Wyn Q. Bowen/David H. Dunn, American Security Policy in the 1990s. Beyond Containment, Alderhot u.a. (Dartmouth), 1996, S. 158-160; William G. Hyland, Clinton's World. Remaking American Foreign Policy, Westport/London (Praeger), 1999, S. 24-26.

35. انظر:

Vgl. Eric V. Larson u. a., Defense Planning in a Decade of Change. Lessons from the Base Force, Bottom- Up Review, and Quadrennial Defense Review, Santa Monica u.a. (RAND Publication), 2001, S. 1-81; zur Darstellung und den verschiedenen Kritiken an den Reformplänen vgl. auch Bowen/Dunn, a.a.O. (Anm. 34), 1996, S. 56-72.

36. .Melanson, a.a.O. (Anm. 32), S. 210

37. .Larson u. a., a.a.O. (Anm. 35), S.79

38. .Bowen/Dunn, a.a.O. (Anm. 34), S. 38-107

39. .Larson u. a., a.a.O. (Anm. 35), S. 85

40. انظر:

Hyland, a.a.O. (Anm. 34), S. 24-25; vgl. zur Schurkenstaatpolitik ausführlicher z.B. Michael Klare, Rogue States and Nuclear Outlaws. America's Search for a New Policy, New York (Hill&Wang), 1995.

41. انظر:

The White House, A National Security Strategy for a New Century, Washington, D.C., 1998, S. 6

42. انظر:

Craig Cerniello, Clinton Issues New Guidelines on U.S. Nuclear Weapons Doctrine, in: Arms Control Today, Jg. 27, Nr. 8, November/Dezember 1997, S. 23

43. انظر:

Müller/Schaper, a.a.O. (Anm. 5); Tannenwald, a.a.O. (Anm. 6), S. 238-239.; Janne Nolan, The Next Nuclear Posture Review? in: Harold Feiveson (Hg.), The Nuclear Turning Point: A Blueprint for Deep Cuts and De-Alerting of Nuclear Weapons, Washington, D.C., 1999, S. 243-283.

44. انظر:

William S. Cohen, Report of the Quadrennial Defense Review, Department of Defense, Washington, D.C., 1997; Joint Chiefs of Staff, Vision 2010, Washington, D.C., GPO, 1997.

45. Melanson, a.a.O. (Anm. 32), S. 240.

46. Lieber, a.a.O. (Anm. 13), S. 7; Rudolf, a.a.O. (Anm. 22), S. 303-304.

47. Bowen/Dunn, a.a.O. (Anm. 34), S. 91-96.

48. حدد هذا المبدأ المعايير التالية للتدخلات العسكرية: أهداف واضحة، واستنفاد كافة السبل السلمية لتسوية الموضوع المتنازع عليه، وتحليل دقيق لمدى نجاح التدخل، وحساب موضوعي للمخاطر الناجمة عن هذا التدخل، وتكاليف التدخل والسيناريوهات المتوقع تحققها على خلفية الحرب، كما جرى التأكيد على ضرورة استخدام الوسائل العسكرية التي تضمن للولايات المتحدة التفوق العسكري، راجع بهذا الخصوص: Rudolf, a.a.O. (Anm. 22), S. 301-302.

49. Bowen/Dunn, a.a.O. (Anm. 34), S. 97; vgl. Hyland, a.a.O. (Anm. 34), S. 32.

50. Rudolf, a.a.O. (Anm. 22), S. 303.

51. وفي الواقع لا يجوز للخطاب السياسي، الذي رافق النقاشات الدائرة حول صيغة التدخل ومعناه، أن يخدعنا ويحجب عن ناظرينا أن المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية كانت قد لعبت دوراً مهماً في "التدخلات لأسباب إنسانية".

52. وتأسيساً على هذه التوجهات كانت هناك قائمة طويلة جداً من المعايير المطلوب مراعاتها، ومن جملة هذه المعايير نذكر على سبيل المثال لا الحصر: عدم الإفراط في تحمل التكاليف، ويجب أن تكون هناك استراتيجية واضحة بشأن "إنهاء عملية التدخل والخروج منها" "exit strategy" وضرورة وجود دعم وطني ودولي. راجع بهذا الشأن:
Bowen/Dunn, a.a.O. (Anm. 34), S.103-106; Rudolf, a.a.O. (Anm. 22), S. 304-306

53. انظر:
Karin von Hippel, Democracy by Force. The US Military in the Post Cold War World, Cambridge (Cambridge Univ. Press), 2000, S. 55-91, 127-167, Bierling, a.a.O. (Anm. 10), S. 220-222.

54. Vgl. Klare, a.a.O. (Anm. 40), S. 128.

55. انظر:
James A. Baker III, The Politics of Diplomacy, New York (Putnam Books), 1995, S. 395; eine umfassende Analyse bei Anthony H. Cordesman, The Deterrence Series, Case Study III: Iraq, Chemical and Biological Arms Control Institute, Washington, D.C., 1998; sowie Tannenwald, a.a.O. (Anm. 6), Kap. 8.

56. Bierling, a.a.O. (Anm. 10), S. 239.

57. انظر:
Ernst-Otto Czempiel, Weltpolitik im Umbruch. Die Pax Americana, der Terrorismus und die Zukunft der internationalen Beziehungen, München (C.H. Beck), 2003, S. 91-93, 100. Harald Müller, Amerika schlägt zurück. Die Weltordnung nach dem 11. September, Frankfurt (Fischer), 2003, S. 46; Ivo H. Daalder/James M. Lindsay,

America Unbound. The Bush Revolution in Foreign Policy, Washington D.C. (Brookings), 2003, S. 79.

58. انظر:
Vgl. Michael E. O'Hanlon 2001, Defense Policy Choices for the Bush Administration, Second Edition, Washington, D.C. (Brookings), 2001, S. 14-15.

59. .Ebenda, S. 11

60. انظر:
Siehe die QDR unter: www.defenselink.mil/pubs/qdr2001.pdf; erläuternd: Donald Rumsfeld, Transforming the Military, in: Foreign Affairs, Jg. 81, Nr. 3, 2002, S. 20-32; zur Interpretation vgl. Czempiel, a.a.O. (Anm. 57), S. 158-162; Michael E. O'Hanlon, a.a.O. (Anm. 58), S. 9-23.

61. .Vgl. die QDR 2006 unter: www.defenselink.mil/qdr/report/Report20060203.pdf

62. .Siehe die NSS unter: www.whitehouse.gov/nsc/nss.html

63. انظر:
John G. Ikenberry, Imperial Ambitions, in: Charles W. Kegley/Eugene R. Wittkopf (Hg.), The Future of American Foreign Policy, New York (St. Martin's Press), S. 183-201, hier S. 189.

64. .Daalder/Lindsay, a.a.O. (Anm. 57), S. 123; Ikenberry, a.a.O. (Anm. 63), S. 196

65. انظر:
Stefan Halper/Jonathan Clarke, America Alone. The Neo-Conservatives and the Global Order, Cambridge (Cambridge Univ. Press), 2004, S. 136-138, 204f

وكانت هذه التوجهات قد لاحت في الأفق في وقت مبكر في الواقع؛ ففي الوثيقة التي نشرها بول وولفوويتز وديك شيني ولويس ليبي Lewis Libby في عام 1992 تحت عنوان Defense Planning Guidance جرى الحديث عن "الحرب الوقائية"، وكانت هذه الأطراف قد مارست ضغوطاً كبيرة على إدارة كلنتون لدفعها إلى شن حرب وقائية ضد العراق وكوريا الشمالية. انظر: .Ebenda S. 145-148

66. انظر:
Vgl. auch Francois Heisbourg, A Work in Progress. The Bush Doctrine and its Consequences, in: The Washington Quaterly, Jg. 26, Nr. 2, 2003, S. 75-88, hier S. 82.

67. انظر:
Halper/Clarke, a.a.O. (Anm. 65), S 141-142; Daalder/Lindsay, a.a.O. (Anm. 57), S. 122.

68. بالاستناد إلى حق الدفاع عن النفس (المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة) يُعرف الهجوم الإحباطي preemption على أنه تصرف حيال خطر حقيقي، أي لمواجهة هجوم وشيك بلا أدنى شك وعدوان واقع بكل تأكيد. أما الهجوم الوقائي prevention، فهو ليس سوى هجوم لاستباق

التعرض إلى عدون محتمل لا غير، أي عدوان ربما لا يكون له وجود حقيقي أصلاً. وبهذا المعنى فإنه يخالف منطوق القانون الدولي ولا يُعتبر تصرفاً شرعياً. بيد أن الأمر الذي يتعين ملاحظته أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحدث، في سياق "الحرب على الإرهاب"، على وجه الخصوص، عن حقها في شن هجوم إحباطي preemtive، مبررة ذلك بحق الدفاع عن النفس الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولا يخفى على المرء طبعاً أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد من هذه المغالطة سوى تحويل الأنظار عن خرقها للقانون الدولي، وربما تجدر الإشارة هنا إلى أن ثمة جدلاً واسعاً بين فقهاء القانون الدولي أنفسهم حول تعريف الهجوم "الإحباطي" preemption.

69. Ikenberry, a.a.O. (Anm. 63), S. 191, 193.

70. Daalder/Lindsay, a.a.O. (Anm. 57), S. 126.

71. انظر:
The White House, The National Security Strategy of the United States, Washington, D.C., 2006, S. 18f. Siehe auch unter: www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006/.

72. انظر:
Siehe die „Authorization for Use of Military Force“ unter: www.thomas.loc.gov/cgi-bin/query/z?c107:S.J. RES.23.ENR.

73. Bierling, a.a.O. (Anm. 10), S. 240.

74. Müller, a.a.O. (Anm. 57), S. 120.

75. Ebenda, S. 120-121.

76. Czempiel, a.a.O. (Anm. 57), S. 125f, 131.

77. Daalder/Lindsay, a.a.O. (Anm. 57), S. 98-105.

78. Czempiel, a.a.O. (Anm. 57), S. 111, 113, 125f, 134.

79. انظر:
Daalder/Lindsay, a.a.O. (Anm. 57), S. 110-115; Melanson, a.a.O. (Anm. 32), S. 305-308; Müller, a.a.O. (Anm. 57), S. 128f.

80. انظر:
Halper/Clarke, a.a.O (Anm. 65), S. 145-156, 204-205; Bob Woodward, Plan of Attack, New York u.a. (Simon&Schuster), 2004, S. 24-27.

81. انظر:
Bierling, a.a.O. (Anm. 10), S. 248; Czempiel, a.a.O. (Anm. 57), S. 116-117; Woodward, a.a.O. (Anm. 80), S. 85-96; 127-179; 192-227; die Rede des Präsidenten am 12. September 2009 vor den UN unter: www. whitehouse.gov/news/releases/ 2002/09/20020912-1.html.

82. انظر:
Siehe die UN-Resolution 1441 unter: www.worldpress.org/specials/iraq/unscr 1441.html.

83. Müller, a.a.O. (Anm. 57), S. 169-174

84. انظر:
Michael Eisenstadt/Jeffrey White, Assessing Iraq's Sunni Arab Insurgency, Washington (The Washington Institute for Near East Policy), 2005.

85. The White House, a.a.O. (Anm. 71), S. 22.

86. Müller/Schaper, a.a.O. (Anm. 5).

87. انظر:
Stephen Young/Lisbeth Gronlund, A Review of the 2002 US Nuclear Posture Review, in: Union of Concerned Scientists Working Paper, Washington, D.C., 14.05.2002.

88. انظر:
U.S. Nucler Weapons Guidance. Federation of American Scientists, The Nuclear Information Project, Update Feb. 13, 2006, unter: www.nukestrat.com/us/guidance.htm.

89. انظر:
Joint Chiefs of Staff, Joint Publication 3-12, Doctrine for Joint Nuclear Operations, Final Coordination Nr. 2, 15 März 2005.

هذا ونود التنبيه هنا على أن كافة المعلومات التالية مستقاة من هذه الوثيقة.

90. انظر:
Joseph Cirincione/Jon Wolfsthal/Miriam Rajkumar, Deadly Arsenals: Nuclear, Biological, and Chemical Threats, Second Edition, Washington, D.C. (Carnegie Endowment for International Peace), 2005.

91. انظر:
Eine ausführliche Diskussion dieser Frage in: George Perkovich u.a., Universal Compliance. A Strategy for Nuclear Security, Washington, D.C. (Carnegie Endowment for International Peace), 2005, S. 133-149.

92. ومعنى هذا أن الخطط التي يعتمدها حلف شمال الأطلسي في إطار "الرد المرن" وذلك للدفاع عن النفس إزاء صراع جذري يهدد وجود دول الحلف قد أمست قابلة للتطبيق في الصراعات كافة.

93. Tannenwald, a.a.O. (Anm. 6), Kapitel 3.

94. انظر:
Harald Müller/Niklas Schörnig, RMA and nuclear weapons – a calamitous link for arms control, in: Disarmament Forum, Nr. 4, 2001, S. 17-26.

95. انظر:
Hans Kristensen, The Role of U.S. Nuclear Weapons. New Doctrine Falls Short of Bush Pledge, in: Arms Control Today, Jg. 35, Nr. 7, 2005, S. 13-19.

96. انظر:
Amy F. Woolf, U.S. Nuclear Weapons: Changes in Policy and Force Structure, Washington, D.C., Library of Congress, 27. Januar 2006, S. 9-12, ebenda 42, dort auch FN 130 und 131.

97. Joint Chiefs of Staff 2005, S. 1-9/10.

98. انظر:
Jozef Goldblat, Arms Control. The New Guide to Negotiations and Agreements, 2. Edition, London u.a. (Sage), 2002, Kap. 6.2.

99. انظر:
George Bunn/Roland Timerbaev, Security Assurances to Non-Nuclear-Weapon States: Possible Options for Change, in: PPNN Issue Review Nr. 7, September 1996.

100. Goldblat, a.a.O. (Anm. 98), Kap. 13.

101. Woolf, a.a.O. (Anm. 96), S. 13, vgl. auch dort FN 38.

102. انظر:
International Court of Justice, Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons, Advisory Opinion to the UN General Assembly, 8. Juli 1996.

103. انظر:
Harald Müller, Das Gutachten des IGH – ein Beitrag zum nuklearen Abrüstungsdiskurs, in: Die Friedenswarte, Jg. 71, Heft 3, 1996, S. 261-272.

104. انظر:
Harald Müller, Vertrag im Zerfall? Die gescheiterte Überprüfungskonferenz des Nichtverbreitungsvertrages und ihre Folgen, Frankfurt (HSFK-Report, Nr. 4), 2005.

105. انظر:
Rebecca Johnson, Why the 2005 NPT Conference failed, in: Disarmament Diplomacy Nr. 50, Herbst 2005, S. 3-32.

106. انظر:
Dana P. Eyre/Mark C. Suchman, Status, Norms, and the Proliferation of Conventional Weapons. An Institutional Theory Approach, in: Peter J. Katzenstein (Hg.), The Culture of National Security. Norms and Identity in World Politics, New York (Columbia University Press), 1996, S. 79-113.

107. انظر:
Annette Schaper/Hans-Joachim Schmidt, Gefährdungen des nuklearen Nichtverbreitungsvertrages: Nordkorea, Iran und die USA, in: Ulrich Ratsch u.a., Friedensgutachten 2005, Münster (LIT), 2005, S. 135-144.

108. انظر:
John Wilson Lewis/Xue Litai, China builds the bomb, Stanford (Stanford University Press) 1988, Kap. 2 und 3.

109. انظر:
Stephen P. Cohen, Emerging Power India, Washington, D.C. (Brookings), 2002, S. 188.

110. انظر:
James Schlesinger in The Strategic Consequences of Nuclear Proliferation, in: Richard N. Rosecrance (Hg.), The Dispersion of Nuclear Weapons, Strategy and Politics, New York/London (Columbia University Press), 1964, S. 174-184.

يؤكد شليزينجر [وهو أحد وزراء الدفاع الأمريكيين السابقين] هنا على أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإظهار تفوقها العسكري وقوتها النووية سيمنع الدول الأخرى من مغبة منافستها في المجالات العسكرية، والأمر الواضح هو أن أربعين عاماً من الزمن لم تغير شيئاً من نمط التفكير الأمريكي، "فاستراتيجية الأمن القومي" لاتزال أسيرة هذه التصورات الزائفة.

111. انظر:
Allocution de M. Jacques Chirac, Président de la République, lors de la visite aux forces aériennes et océanique stratégiques, www.elysee.fr/elysée/root/bank/print/38406.htm, S. 4.

112. انظر:
Leon V. Sigal, Nuclear Forces in Europe. Enduring Dilemmas, Present Prospects, Washington D.C. (Brookings), 1984.

113. انظر:
Bruno Tetrais, Nuclear Policies in Europe, in: Adelphi Papers Nr. 32, International Institute for Strategic Studies, London, 1999.

114. انظر:
NATO Strategic Concept as reaffirmed in the Ministerial Meeting of the Defence Planning Committee and the Nuclear Planning Group, Final Communiquée, M-DPC/NPG-2(99) 157, NATO, Brüssel, 2. Dezember 1999.

115. .Vgl. www.fas.org/nukke/hew/Usa/Weapons/B61.html

116. .Christensen, a.a.O. (Anm. 95)

117. .Joint Chiefs of Staff, a.a.O. (Anm. 2), S. xii

118. .Woolf, a.a.O. (Anm. 96), S. 25

119. .Ebd., S. 69

120. انظر:
Walter Pincus, Rumsfeld Seeks to Revive Burrowing Nuclear Bomb, Bush Budget May Fund Program That Congess Cut, Washington Post, 1.2.2005, S. A02.

121. انظر:
Wade Boese, Congress Cuts Nuclear Bunker Buster Again, in: Arms Control Today, Dezember 2005.

122. انظر:

Matt Martin, Congress Stops 2005 Funding for New U.S. Nuclear Weapons, unter: www.basicint. org/update/WN041124-PF.htm des Strategic Command.

123. انظر:

Walter Pincus, Pentagon Revives Nuclear Strike Plan, Strategy Includes Preemptive Use Against Banned Weapons, Washington Post, 11.9.2005, S. A01.

124. انظر:

Markus Becker, US-Regierung gibt „Mini-Nukes" auf, Spiegel-online, 26.10.2005, unter: www.spiegel.de/wissenschaft/mensch/0,1518,381788,00.html.

125. www.house.gov/tauscher/Press2005/12-05-05.html.

126. انظر:

Janne Nolan, The Next Nuclear Posture Review?, in: Harold Feiveson (Hg.), The Nuclear Turning Point: a Blueprint for Deep Cuts and De-Alerting of Nuclear Weapons, Washington, D.C. (Brookings), 1999, S. 243-283.

127. انظر:

Hans M. Kristensen, Pentagon Cancels Controversial Nuclear Doctrine, Nuclear Brief 2. Februar 2006, unter: www.nukestrat.com/us/jcs/canceled.htm.

128. انظر:

U.S. Nuclear Weapons Guidance, Nuclear Brief 16. Juni 2005, unter: www. nukestrat.com/us/ guidance.htm; Robert S. Norris/Hans M. Kristensen, U.S. Nuclear Forces, 2006, in: Bulletin of the Atomic Scientists, Jg. 62, Nr.1, Januar 2006, S. 68-71.

129. انظر:

Harald Müller/Katja Frank/Alexander Kelle/Sylvia Meier/Annette Schaper), Nukleare Abrüstung – Mit welcher Perspektive? Der internationale Diskurs über die nukleare Rüstungskontrolle und die Vision einer kernwaffenfreien Welt, Frankfurt (HSFK-Report, Nr. 8), 1996.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتاب عالميون.

2. يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشرت ترجمتها لدى جهات أخرى.

4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسخة واحدة.

2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3. يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة الدراسة أو الترجمة للتأكد من مستواها، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.

5. يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث، وفي حالة ورود ملاحظات من المراجعين؛ يخطر الباحث أو المترجم بإجراء التعديلات اللازمة، وإعادتها إلى المركز خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
.1	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
.2	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
.3	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991- 1994)	جوليان ثوني
.4	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت جاري جي. باجليانو
.5	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
.6	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
.7	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
.8	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
.9	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
.10	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
.11	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
.12	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
.13	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
.14	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر
.15	السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
.16	التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
.17	التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فاينفلد ويوزيف يانج وسفن بيرنيد
.18	جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
.19	العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

الرقم	العنوان	المؤلف
20.	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21.	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22.	الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24.	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
25.	سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26.	سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
27.	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
28.	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
29.	العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
30.	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
31.	الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
32.	التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
33.	اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
34.	السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
35.	دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية - الإسلامية	سالي فندلو
36.	استقرار عالم القطب الواحد	وليم وولفورث
37.	النظام العسكري والسياسي في باكستان	تأليف: إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
38.	إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر
39.	برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية	سمينة أحمد
40.	تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا	ترجمة: الطاهر بوساحية
41.	الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	عمرو ثابت
42.	الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين	فيليب فرج
43.	مفاوضات السلام وديناميّة الصراع العربي - الإسرائيلي	عمرو جمال الدين ثابت
44.	نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020	ديرموت جيتلي
45.	انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
46.	ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
47.	القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
48.	إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
49.	إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علمي ومايا كنعان
50.	الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
.51	التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم	أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان
.52	مستقبل الأيدز: الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند	نيكولاس إيبراشتات
.53	الدور المتغير للمعلومات في الحرب	تحرير: زلمي خليل زاد وجون وايت
.54	مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني	جاريث إيفانز ومحمد سحنون وديفيد ريف
.55	الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام	عمرو ثابت
.56	الوفاق الهندي - الإسرائيلي	أفرايم إنبار
.57	الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط	محمد زياني
.58	دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كامران تارمي
.59	أهمية النجاح: الحساسية إزاء الإصابات والحرب في العراق	كريستوفر جيلبي وآخران
.60	الفوز مع الحلفاء: القيمة الاستراتيجية للنموذج الأفغاني	ريتشارد أندريس وآخران
.61	الخروج من العراق: استراتيجيات متنافسة	توماس ماتير
.62	آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية للشبان	آرثر لوبيا و تاشا فيلبوت
.63	دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا	أيان تايلر
.64	التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي	هارالد مولر و شتيفاني زونيوس ترجمة: عدنان عباس علي

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات عالمية»

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينة : ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية. ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044541 -2- 971 - فاكس: 4044542 -2- 971
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

ISSN 1682 - 1211
ISBN 9948-00-902-9



